المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة

Distr.
Limited

UNEP/AMCEN/12/9
12 June 2008

Arabic
Original: English

المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة
الدورة الثانية عشرة
جوهانسبرج، ١٠-١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

تقرير الجزء الوزاري المعقود في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

مقدمة

١ - عُقد الجزء الوزاري من الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في جوهانسبرج في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٢ - وحضر الجزء الوزاري وزراء من الدول الأعضاء في المؤتمر الوزاري الأفريقي وممثلون عن المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة وأمانات مختلف الاتفاقيات البيئية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بأسماء المشاركين في الدورة الثانية عشر في الوثيقة UNEP/AMCEN/EMG/12/INF/6.

أولاً - افتتاح الجزء الوزاري من الدورة الثانية عشرة

ألف - البيانات الاستهلالية

٣ - افتتح السيد أندري أوكومبي ساليسا وزير السياحة والبيئة في الكونغو ورئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة الجزء الوزاري رسمياً الساعة ١٥/٤٥ يوم الثلاثاء ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٤ - وأدلى أيضاً ببيانات افتتاحية كل من السيد مارتينوس فان شالكويك وزير الشؤون البيئية والسياحة في جنوب أفريقيا والسيد بابا غانا أحمد مدير إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة في مفوضية الاتحاد الأفريقي والسيد أكيم شتاينر وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥ - وأبرز السيد فان شالكويك في بيانه الافتتاحي التحديات التي تواجهها البشرية في الوقت الحاضر من ناحية زيادة أعداد السكان في العالم وما يصاحبها من زيادة الطلب على مصادر المياه والطاقة والأغذية. وطالب بأن تضطلع أفريقيا بدور رائد في المناقشات الجارية بشأن الإدارة البيئية الدولية وكفالة وضع اهتمامات القارة ومصالحها في مقدمة عملية الإصلاح البيئي الذي تقوم به الأمم المتحدة. وأشار أولاً بإنشاء وظيفة رئيس العلماء في إطار برنامج الأمم المتحدة البيئي ليكون بمثابة الصوت المسموع بشأن البيئة؛ وثانياً بذل الجهود الجادة لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات وثالثاً مطالبة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لقيادة مراجعة لحسابات الأموال المتوفرة في منظومة الأمم المتحدة للأنشطة المتصلة بالبيئة.

٦ - ولاحظ أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيُّر المناخ الذي عُقد في بالي في ٢٠٠٧ قد اعتمد خارطة طريق للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ الذي سيعقد في كوبنهاجن في ٢٠٠٩، وقال إنه ينبغي لوزراء المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة أن يوافق على خارطة طريق أفريقية للمفاوضات المناخية لإثبات أن أفريقيا على أهبة الاستعداد وأنها متحدة، نظراً لأن القارة تتسم بضعف خاص إزاء تغيُّر المناخ نتيجة تعدد الضغوط وانخفاض قدرة التكيُّف. وفي الختام طالب بإطار أكثر تمكيناً يتيح الفعالية في بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتمويل.

٧ - وشكر السيد أحمدو في بيانه حكومة وشعب جنوب أفريقيا لاستضافة الاجتماع وأعرب عن امتنان المفوضية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعمه الثابت للمؤتمر الوزاري الأفريقي ودوره الثمين في تشكيل جدول أعمال البيئة في القارة الأفريقية. ونقل أيضاً إلى الاجتماع تحيات السيد جان بينغ الرئيس الجديد للمفوضية. ولاحظ الاندماج المحتمل للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في اللجنة التقنية المتخصصة بالاتحاد الأفريقي وأكد من جديد التزام المفوضية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء الآخرين لكفالة نجاح تنفيذ برامج المؤتمر الوزاري الأفريقي. وقال إن العلاقات بين المفوضية وبرنامج البيئة قد تعززت بفضل إنشاء مكتب للبرنامج في أديس أبابا لإقامة الاتصال مع الاتحاد الأفريقي.

٨ - وأبرز عدداً من البرامج الجديدة التي استحدثتها المفوضية وشركاؤها بما فيهم تسخير المعلومات المناخية لخدمة التنمية في أفريقيا الذي سيعزز استعمال المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا وفي الوقت نفسه دعم التكيُّف مع تغيُّرات المناخ؛ ومشروع الرصد الأفريقي للبيئة من أجل التنمية المستدامة، الذي سيستعمل تكنولوجيا السواتل لرصد التغيُّر البيئي والمساعدة في صياغة السياسات العامة؛ ومبادرة السور الأخضر العظيم للصحراء، الذي سيساعد على منع تدهور الأراضي في منطقة الساحل ومنطقة الصحراء؛ وبرنامج لتخفيض مخاطر الكوارث. وأعرب عن دعم المفوضية للاحتفال السنوي بيوم البيئة في أفريقيا، وفي الختام أبرز الارتفاع السريع الحالي في أسعار الأغذية العالمية وهو ما أثر بشدة على أفريقيا ويستدعي استجابة عالمية حازمة ومنسقة.

٩ - وقال السيد شتاينر في بيانه إنه في حين أن اهتمام العالم يتجه في كثير من الأحيان إلى القضايا الاقتصادية والبيئية التي تؤثر على آسيا فإن اهتماماً أقل من ذلك بكثير يخصص لقرابة بليون شخص يعيشون في أفريقيا. وقال إن أحد الأسباب المحتملة لذلك هي الصعوبة التي تكتنف محاولة الاتفاق على صوت واحد يعبِّر عن البلدان المتنوعة الكثيرة في أفريقيا؛ وفي هذا الصدد يؤدي المؤتمر الوزاري الأفريقي

المعني بالبيئة دوراً حاسماً. وقال إن الفكرة السائدة عن أفريقيا باعتبارها منطقة خالية واسعة لم تعد فكرة صحيحة حيث تعاني مواردها البيئية من ضغوط متزايدة مع تعرُّض مناطق واسعة من الأراضي للتدهور وتفاقم مشاكل نقص الأغذية. وفي عالم اليوم الذي تكتنفه الأزمات تم التوصل إلى اختيارات تنموية لا تميل لصالح رفاه شعوب أفريقيا في الأجل الطويل ولكنها تتجه بالأحرى إلى تحقيق فوائد اقتصادية قصيرة الأجل. وهناك معلومات كافية تبرر الاعتراض على هذا النموذج الإنمائي، ويتيح وضع أطلس للبيئة الأفريقية المتغيرة وسيلة أخرى لإثبات الآثار التراكمية لهذه الاختيارات التنموية على القارة.

١٠ - ولاحظ انتشار الفهم الخاطئ بأن البيئة عنصر هامشي في جدول الأعمال المحوري للتنمية، وحثَّ الحاضرين على انتهاز كل الفرص لتحطيم تلك الأسطورة، وخاصة التناقض المتمثِّل في أن الموارد البيئية تدعم استراتيجيات التنمية الاقتصادية إلاّ أن الحماية البيئة تعتبر عموماً عبئاً على التنمية. ومن المهم في الفترة التحضيرية لمؤتمر كوبنهاجن المعني بالمناخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أن تقوم أفريقيا بصياغة جدول أعمال مقنع ومستنير بشأن تغيُّر المناخ إذا كان لها أن تجني الفوائد من أدوات مثل آلية التنمية النظيفة. وتمثِّل قضايا التنوع البيولوجي تحدياً مشابهاً، مع مراعاة أن الوصول إلى الموارد وتقاسم منافعها يمثِّل أحد الركائز الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي. وفي الختام أعاد تأكيد تصميم برنامج الأمم المتحدة للبيئة على العمل مع المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة ومن خلاله في جهود المؤتمر لتأليف صوت أكثر وضوحاً في عملية صنع السياسات العالمية.

١١ - وأشار السيد ساليسا في بيانه الافتتاحي إلى أن الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي تنعقد في ظل توتر دولي حيث تثير ظواهر طبيعية مختلفة الاضطراب في أنحاء الكرة الأرضية. وقال إن المؤتمر الوزاري الأفريقي ظلَّ يعمل في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٦ إلى أيار/مايو ٢٠٠٨ بصورة مستمرة لمواجهة التحديات التي تعاني منها أفريقيا بصورة محدَّدة. وشكر مختلف المؤسسات المشاركة لدعمها واستشهد بأمثلة التقدُّم المحرز أثناء تلك الفترة من قبيل صياغة خطط عمل بيئية على المستوى دون الإقليمي وإصدار المنشور المعنون *أفريقيا: أطلس بيئتنا المتغيرة*. ومع ذلك أعرب عن قلقه لعدم وجود مؤسسة رائدة تضطلع بالعمل بشأن قضية الأنواع الغريبة الغازية.

١٢ - وقال إن هدف الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي هو تزويد الوزراء بإطار يمكنهم من فحص الأعمال التي اكتملت فعلاً في تنفيذ المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبالتالي تحسين تنفيذها. وأوضح أن الجزء الوزاري من المؤتمر سيتيح فرصة لإجراء حوار سياسي بشأن تغيُّر المناخ وخطة عمل بالي؛ وبشأن تمويل التكيُّف والبرامج والمشاريع البيئية؛ والإدارة البيئية الدولية وإصلاح الأمم المتحدة. وسوف تقدَّم نتائج هذه المناقشات إلى الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمته القادم. وعرض التحديات التي تواجه أفريقيا بما فيها تدهور الأراضي، ونقص التنوع البيولوجي وإزالة الغابات، وقال إنه يتعيَّن القيام بالكثير من الأعمال حتى لا نصل إلى نقطة اللاعودة الاجتماعية والبيوفزيائية. وفي الختام طالب بالتثقيف البيئي على جميع المستويات وقال إنه من الممكن تحقيق أحلام أفريقيا – ولكن ذلك يتطلب جهداً كبيراً.

باء – إصدار منشور *أفريقيا: أطلس بيئتنا المتغيرة*

١٣ – أعلن رئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة رسمياً إصدار منشور *أفريقيا: أطلس بيئتنا المتغيرة*، وحث الوزراء الحاضرين على الترويج للأطلس في بلدانهم للمساعدة على التوعية بمشاكل تغيُّر المناخ.

ثانياً – المسائل التنظيمية

ألف – انتخاب أعضاء المكتب

١٤ – أُنتخبت البلدان التالية لعضوية مكتب المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة للفترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩:

المنطقة الفرعية	البلد	المنصب
وسط أفريقيا	غابون	نائب الرئيس
شرق أفريقيا	إريتريا	نائب الرئيس
شمال أفريقيا	الجماهيرية العربية الليبية	نائب الرئيس
الجنوب الأفريقي	جنوب أفريقيا	الرئيس
غرب أفريقيا	بوركينا فاسو	المقرر

١٥ – قام السيد فان شالكويك بعد تقلده الرئاسة بالإشادة بأعضاء المكتب الذين انتهت ولايتهم على عملهم، وأشاد بالرئيس الذي انتهت ولايته لقيادته المتميزة. وأكد على أن المؤتمر الوزاري الأفريقي يؤدي دوراً رئيسياً في تنسيق البرامج والمبادرات في أفريقيا وخاصة ما يتصل منها بتغيُّر المناخ. وأعرب عن القلق من سياسة فرق تسد الواضحة التي تتبعها البلدان المتقدِّمة فيما يتعلق بتغيُّر المناخ وشدَّد على ضرورة توصل أفريقيا مواقف متفق عليها بشأن تغيُّر المناخ ومواجهة مثل هذه الأساليب التي تدعو إلى التفرقة، وتعهَّد تصميم جنوب أفريقيا على السعي لتحقيق أهداف المؤتمر.

باء – إقرار جدول الأعمال

١٦ – اعتمد الوزراء جدول الأعمال التالي استناداً إلى جدول الأعمال المؤقت الذي أعدته الأمانة (UNEP/AMCEN/12/1):

١ – افتتاح الدورة الثانية عشرة.

٢ – المسائل التنظيمية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال؛

(ج) تنظيم العمل.

٣ – النظر في تقرير اجتماع فريق الخبراء.

٤ - الحوار السياسي الوزاري.

٥ - النظر في المسائل المتعلقة بعملية المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئية:

(أ) تعديلات دستور المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئية؛

(ب) حالة الصندوق الاستئماني العام للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئية.

٦ - دراسات الحالات القطرية ودون الإقليمية.

٧ - النظر في بعض المسائل المتعلقة بالدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

٨ - مكان الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة.

٩ - اعتماد تقرير الجزء الوزاري.

١٠ - مسائل أخرى.

١١ - اختتام الدورة.

جيم - تنظيم العمل

١٧ - عرض رئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي مشروع برنامج العمل وقائمة الوثائق للجزء الوزاري الواردين في المرفقين الأول والثاني لشروح جدول الأعمال المؤقت (UNEP/AMCEN/12/1/Add.1).

ثالثاً - النظر في تقرير جزء فريق الخبراء

١٨ - قدَّم رئيس جزء فريق الخبراء الذي عُقد من ٧ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ تقرير الفريق الوارد في الوثيقة UNEP/AMCEN/EGM/12/3، مسترعياً الانتباه إلى النقاط البارزة في مداولات الفريق وعرض مشروع الإعلان والقرارات التي أعدها الخبراء وقُدمت إلى الوزراء للنظر فيها واحتمال اعتمادها. وبالإضافة إلى ذلك أمر الخبراء باستعراض وتقديم تعديلات على برنامج عمل المؤتمر. وستقوم الأمانة بتعميم برنامج العمل المعدَّل في الوقت المناسب.

١٩ - وبعد مناقشة اقترح فيها عدد من الوزراء تعديلات على نص القرارات والإعلان اعتمد الوزراء إعلان جوهانسبرج الصادر عن المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بشأن تسخير البيئة لأغراض التنمية المستدامة، بصيغته المعدَّلة شفوياً، الوارد في المرفق الأول لهذا التقرير، والمقررات الواردة في المرفق الثاني.

رابعاً - الحوار السياسي الوزاري: ملخص الرئيس

ألف - مقدمة

٢٠ - قام بتقديم الحوارات السياسية السيدة جوليت بياو كودينوكبو وزيرة البيئة في بنين والسيدة حليمة تايو علاو وزيرة البيئة والإسكان والتنمية الحضرية في نيجيريا والسيد مومودو شام وزير الدولة للغابات والبيئية في غامبيا.

٢١ - وعند عرض الحوارات السياسية أعرب رؤساء الحوارات عن تعازيهم لحكومة وشعب كل من كينا والسودان لحادثتي الطيران المأساويتين في هذين البلدين في اليوم السابق، وردد الوزراء هذه المشاعر في بياناتهم أثناء الحوار.

٢٢ - وناقش الوزراء في حواراتهم قضايا مجمعة تحت العناوين التالية: ''خريطة الطريق الخاصة بالمناخ في أفريقيا: من جوهانسبرج عبر أفريقيا إلى كوبنهاجن'' و''تمويل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا'' و''رؤية أفريقيا للإدارة البيئية الدولية''.

باء - الحوار

١ - خريطة الطريق الخاصة بالمناخ في أفريقيا: من جوهانسبرج عبر أفريقيا إلى كوبنهاجن

٢٣ - أبرز كثير من الممثلين في بياناتهم أهمية قرار ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيُّر المناخ[(١)] المعقود في بالي بإندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وخاصة الاتفاق على خطة عمل بالي، التي حدَّدت عام ٢٠٠٩ باعتباره تاريخاً لنهاية المفاوضات بشأن تعزيز نظام المناخ بعد عام ٢٠١٢. ولاحظ الممثلون أيضاً أن أفريقيا تشترك في الرؤية بشأن التكيُّف وتخفيف الآثار، واستعمال نهج سياسات وتدابير التنمية المستدامة بدعمٍ وتمكينٍ من التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات. وتم الاتفاق على أن أفريقيا يجب أن تتحدث بصوت واحد عند عرض مصالح القارة في المفاوضات بشأن نظام المناخ بعد عام ٢٠١٢.

٢٤ - ونظراً لأن الأمر يتطلب مفاوضات مكثَّفة للتوصل إلى النتائج بنهاية عام ٢٠٠٩ فقد شدَّد الممثلون على حاجة أفريقيا إلى تعيين الرسائل السياسية الرئيسية لتستند إليها عملية المناقشات والمفاوضات العالمية، من ناحية الالتزامات التي تسعى إلى الحصول عليها من المجتمع الدولي وكذلك من ناحية الإجراءات التي تتخذها البلدان الأفريقية نفسها. وتتيح خطة عمل بالي لأفريقيا فرصة بناء توافق في الآراء بشأن القضايا المعقَّدة لتغيُّر المناخ والتنمية المستدامة لصالح القارة. وشدد كثير من الممثلين على أهمية التوافق الأفريقي بشأن طرق تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية المتعلقة بشأن تغيُّر المناخ وبروتوكول كيوتو بعد كوبنهاجن، على أساس المبادئ الثابتة للإنصاف والاشتراك في المسؤوليات مع تمايزها والقدرات الخاصة بكل طرف.

٢٥ - ومن أجل صياغة موقف أفريقي مشترك في إطار خريطة الطريق الأفريقية إلى كوبنهاجن، اقترح الممثلون تشكيل فريق خبراء أفريقي رفيع المستوى يُعنى بتغيُّر المناخ ويضم كبار المسؤولين وإنشاء نقاط تنسيق أفريقية للاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ، للعمل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وتفوض بصياغة مشروع موقف مشترك، بما في ذلك خطة العمل لبناء توافق في المنطقة ولدعم اعتناق نهج مركز ومنسق إزاء مفاوضات تغيُّر المناخ. ولوحظ أن المؤتمر الوزاري الأفريقي قرر في دورته الثانية عشرة وضع برنامج عمل بمعالم مرحلية لصياغة الموقف المشترك، مع تفويض رئيس المؤتمر بتوجيه عملية وضع خريطة الطريق الأفريقية.

---

(١) كان مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بتغيُّر المناخ الذي عقد في بالي بإندونيسيا يتألف من الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ والدورة الثالثة لاجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو.

٢٦ - ورحَّب الممثلون أيضاً بعرض الجزائر باستضافة الاجتماع الأول لفريق الخبراء الرفيع المستوى التابع للمؤتمر المزمع إنشاؤه، للعمل حتى الاجتماع الوزاري الأفريقي المعني بتغيُّر المناخ الذي سيعقد في الجزائر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ واعتماد موقف نهائي مشترك في الدورة الاستثنائية للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة التي ستعقد في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠٩ على هامش مؤتمر القمة الثالث عشر للاتحاد الأفريقي. ورحبوا بالإضافة إلى ذلك بقرار الاجتماع السنوي المشترك لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء الأفارقة للاقتصاد والمالية ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل إنشاء مركز للسياسة الأفريقية بشأن تغيُّر المناخ في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأبرزوا دوره في دعم صياغة توافق أفريقي في الآراء. وأشار ممثلون آخرون إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يستطيعون بفضل مركزهم تقديم مساعدة في هذا الصدد.

٢٧ - ومن بين الاقتراحات المحدَّدة التي ظهرت أثناء الحوار السياسي أبرز الممثلون العناصر التالية في عملية صياغة الموقف المشترك:

(أ) توافق أفريقيا على تقديم رؤية مشتركة تستند إلى البراهين العلمية وإلى توافق سياسي عريض. وستتضمن الرؤية المشتركة عدة عناصر رئيسية: إذ ينبغي أن يستوعب نظام تغيُّر المناخ المقبل أولويات أفريقيا في التنمية المستدامة والحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وينبغي زيادة الدعم المقدَّم بموجب هذا النظام لأغراض بناء القدرات والتمويل وتطوير ونقل التكنولوجيا لأغراض التكيُّف والتخفيف في أفريقيا؛ واستقرار الانبعاثات في الجو؛

(ب) وفيما يتعلق بضرورة إبقاء التركيزات الجوية العالمية من غازات الدفيئة في مستويات يمكن السيطرة عليها، ينبغي أن تسعى أفريقيا إلى التوصل إلى اتفاق بشأن نظام تخفيض الانبعاثات العالمية بأهداف يتعيَّن أن تحققها البلدان المتقدمة لتخفيض الانبعاثات الصادرة عنها بحلول عام ٢٠٢٠، للتوصل إلى الحدود العليا التي تصل إلى نطاق ٢٥-٤٠ في المائة لتخفيضات الانبعاثات عن مستويات عام ١٩٩٩، والتوصل بحلول عام ٢٠٥٠ إلى تخفيض هذه المستويات بنسبة تتراوح من ٨٠ إلى ٩٥ في المائة، من أجل تحقيق تركيز يعادل ٤٥٠ جزءاً في المليون من ثاني أكسيد الكربون في الجو. ومع قيام البلدان المتقدمة بالدور الرائد في هذا الصدد ستستطيع البلدان النامية أن تبتعد بقدر كبير عن انبعاثات خط الأساس ''المعتادة'' وتمكين ودعم قدرتها على ذلك بالتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات من البلدان المتقدمة بطريقة يمكن قياسها والتبليغ عنها والتحقق منها؛

(ج) ينبغي إعطاء التكيُّف في أفريقيا أولوية أعلى من الأولوية الحالية لموازنته بتخفيف الآثار في جدول المفاوضات الدولية. وينبغي أن يشدِّد النظام المقبل على مساعدة البلدان النامية في مجالات تكنولوجيات تخفيف الأثر والتمويل وبناء القدرات. واعتماد المعارف الأهلية المتصلة بالتنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا ومواصلة تطويرها يتسمان بأهمية حاسمة لنجاح برامج التكيُّف في أفريقيا؛

(د) إدخال زيادات كبيرة في تمويل التكيُّف بحيث تكون زيادات جديدة وإضافية ولا تحوِّل المساعدة الإنمائية الخارجية في الوقت الحاضر عن أغراض استئصال الفقر وغيره من أولويات التنمية، ويجب توجيه هذا التمويل من خلال صندوق التكيُّف المنشأ في إطار بروتوكول كيوتو. وأعرب الممثلون

عن قلقهم لأن بعض صناديق المناخ القائمة تتجه في الأغلب إلى تخفيف الآثار وشددوا على أن أفريقيا يجب أن تكفل توفر الصناديق لأغراض مشاريع التكيُّف الملموسة؛

(هـ) تم التشديد على أهمية وجود هيكل مالي متماسك لأغراض تغيُّر المناخ، تسترشد بالمبادئ المتفق عليها ومبادئ الإدارة المنصفة. وفيما يتعلق بالوصول إلى صناديق المناخ الدولية طالب الممثلون بتبسيط الإجراءات وإزالة المشروطيات. وأكدوا أيضاً على أهمية التدفقات الاستثمارية المواتية للمناخ وشددوا على أن أفريقيا يجب أن تستفيد من الفرصة المتاحة في عمليات التفاوض الجارية من أجل التصرف الفوري ووضع شروط تمكينية تحقق انتقال البلدان الأفريقية بسرعة من التنمية ذات الكثافة الكربونية والاتجاه إلى تخفيض مستوى الكربون في الاقتصاد والمجتمع. ويجب أن تضع أفريقيا نفسها في مركز يسمح لها ببناء التنافسية الدولية في إطار الاقتصاد العالمي الناشئ الذي يتسم بانخفاض الكربون ويجب أن تعمل على تشكيل نظام تغيُّر المناخ بطريقة تمكنها من بناء مزاياها التنافسية وتحقيق التنمية الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة مع تخليص عملية النمو من الكربون؛

(و) وعلق الممثلون الأهمية على أسواق الكربون وعلى آلية التنمية النظيفة بالتحديد. وإشراك جميع البلدان المتقدمة في تحقيق تخفيضات طموحة ومطلقة للانبعاثات، بحيث تكون متعددة الأطراف وملزمة قانونياً، يتسم بأهمية حاسمة في تأمين سوق الكربون. ولوحظ أن أسواق الكربون يمكن أن تتيح بعض الحوافز للتكنولوجيات التجارية المتوفرة ولكن يجب استكمال تمويلها بتدفقات مالية من القطاع الخاص وباستثمارات عمومية معزَّزة إلى حد كبير؛

(ز) ولوحظ وجود حاجة إلى تصحيح التوزيع المختل لمشاريع آلية التنمية النظيفة على الصعيد العالمي، وترشيد الأُطر والآليات المالية والاستثمارية. وشدَّد الممثلون على ضرورة التفاوض بشأن تحسين قواعد آلية التنمية النظيفة من أجل تمكين الأفارقة من الاستفادة من الأموال المتجمعة من سوق الكربون لدعم التنمية المستدامة ونقل تكنولوجيات مواتية للمناخ إلى أفريقيا. وأيد كثير من الممثلين جهود البلدان الأفريقية لزياد نصيب مشاريع آلية التنمية النظيفة في أفريقيا، في حين أبرز آخرون الحاجة إلى بناء القدرات المؤسسية والتوعية ولمشاركة القطاع الخاص مشاركة نشطة في تجارة الكربون؛

(ح) وتظل التطلعات الوطنية للنمو وللحد من الفقر حتميات رئيسية ويمكن دعمها من خلال زيادة الاستثمار وتوفير الحوافز للابتكارات التكنولوجية، بما في ذلك حوافز لدعم التكنولوجيا الناشئة محلياً. وطالب الممثلون أيضاً بالوصول المباشر إلى صناديق الأموال وإنشاء آليات لتطوير تكنولوجيات التخفيف والتكييف ونقلها واستيعابها؛

(ط) وأكد الممثلون على أهمية الأعمال التحضيرية الإقليمية لاجتماع كوبنهاجن في ٢٠٠٩ وشددوا على أهمية الاستراتيجيات الإقليمية للتنفيذ أيضاً. وطالب الممثلون أيضاً بمشاركة المرأة والشباب في استراتيجيات المناخ على جميع الأصعدة، وخاصة في مجالات التعليم والتوعية وبناء القدرات. وأبرز آخرون ضرورة إدراج منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني لكفالة الاستجابة الأفريقية الفعالة لتغيُّر المناخ؛

(ي) وفيما يتعلق بالتعاون والتضامن الدوليين اقترح الممثلون أن تجدد أفريقيا الشراكات على أساس منصف مع مجموعة الثمانية والصين والهند واليابان وأمريكا الجنوبية والاتحاد الأفريقي، بين آخرين، مع خلال مشاريع ملموسة في أفريقيا للتعامل مع مشكلة تغيُّر المناخ العالمية على الصعيدين القاري ودون الإقليمي.

٢ - التمويل اللازم لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢٨ - في مسألة الوصول إلى آليات التمويل شدَّد الممثلون على ضرورة تبسيط مختلف الآليات من أجل توزيع الأموال توزيعاً سريعاً بعد تعيين الاحتياجات القطرية والإقليمية. ويجب اعتناق إصلاحات جديدة وتبسيط الإجراءات، بما في ذلك تقليل المشروطيات، على سبيل الاستعجال نظراً لأن معظم البلدان الأفريقية تفتقر إلى فرص الوصول إلى المصادر الكافية للتمويل. وينبغي تعزيز شراكات بين القطاعين العام والخاص وتقويتها. وتم أيضاً تعيين بناء القدرات وتطوير التكنولوجيا من بين الأولويات.

٢٩ - وفيما يتعلق بتمويل برامج البيئة تقوم الحاجة إلى إعادة تركيز المناقشات على الطريقة التي تستطيع بها أفريقيا أن تكفل استدامة استعمال وإدارة مواردها البيئية الغنية. وينبغي أن تكون البيئة محوراً في الأنشطة الاقتصادية والتنموية من أجل كفالة تنمية مستدامة تحظى فيها الركائز الثلاث - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - بالمساواة والتكامل.

٣٠ - وقال ممثلون إن الأمر يتطلب مجموعة من آليات التمييز وهياكل الاستثمار وأدوات السياسة العامة للتغلُّب على الحواجز المصاحبة لمختلف أنواع التكنولوجيا ومراحل تطوير التكنولوجيا. وفيما يتعلق بتوسيع انتشار التكنولوجيا الحالية يجب سد الفجوة السعرية. وفي مشاريع التجهيز التحسيني والترميم وإعادة التأهيل يتمثِّل التحدي في التغلُّب على خطر الإفراط في زيادة الأصول الرأسمالية. وسيكون رأس مال المجازفة مطلوباً لإدخال التكنولوجيات شبه التجارية إلى السوق، في حين يتطلب الأمر استثمارات مشتركة بين القطاعين العام والخاص لأبحاث وتطوير التكنولوجيا ذات الطابع الأطول أجلاً. وترددت دعوة بأن تقوم البلدان الأفريقية أيضاً بتوفير الأموال من خارج عملية الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تصر أفريقيا على سعر فعال ومنصف للكربون.

٣١ - وشدَّد الممثلون على ضرورة الاستفادة الكاملة من مبادرة التدفقات الرأسمالية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وحثُّوا مصرف التنمية الأفريقي على تقديم التمويل البيئي الإضافي.

٣٢ - وشدَّد الممثلون كذلك على ضرورة زيادة تعبئة الموارد المحلية. إذ أن جهود تعبئة الموارد تنقص كثيراً عن أهدافها لعدة أسباب. فعلى سبيل المثال لا يزال الوصول إلى كثير من آليات التمويل العالمية يمثل مشكلة وقد لا يكون تمويل برامج الشراكة الجديدة أولوية بالضرورة للحكومات التي تواجه طلبات متنافسة على التمويل. ويتمثَّل أحد النُهج في دراسة إدماج الأولويات البيئية في عمليات التخطيط الوطنية لجانب الدعم من توزيعات الميزانيات الوطنية. وقال ممثلون آخرون أن تمويل التكيُّف يجب أن يكون إضافياً فوق التعهُّد الحالي للبلدان المتقدمة بتوفير نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للمساعدة الإنمائية.

٣٣ - وأثيرت دعوة قوية لمصرف التنمية الأفريقي من أجل توضيح موقفه رسمياً بشأن الطلب المقدَّم منذ زمن بعيد من المؤتمر الوزاري الأفريقي والاتحاد الأفريقي لإنشاء المرفق البيئي الأفريقي.

٣٤ - وأقر الممثلون بأهمية دور مرفق البيئة العالمية ولكنهم شجعوا المرفق على الاضطلاع باستعراض جدي لمبادئه المتعلقة بالتمويل المشترك، واستعمال معايير الضعف عند توزيع الموارد على أساس احتياجات وأولويات البلدان.

٣٥ - ولاحظ الممثلون الاقتراحات المقدَّمة من البنك الدولي بشأن صناديق الاستثمار الجديدة المتعلقة بالمناخ.

٣٦ - واعترف الممثلون بأنه يجب عليهم بصفتهم وزراء أفارقة التخطيط بطريقة متكاملة وتعيين احتياجاتهم وأولوياتهم للحصول على الدعم وعدم ترك عملية التخطيط وتحديد الأولويات للجهات المانحة.

٣ - رؤية أفريقيا عن الإدارة البيئية الدولية

٣٧ - مع ملاحظة التحدي الناشئ عن تكاثر الاتفاقات والاتفاقيات التي تتطلب زيادة مستمرة في الموارد والقدرة على كفالة فعالية التنفيذ أكد الممثلون على الحاجة إلى إشراك الاتحاد الأفريقي والعمل من خلاله لبناء قدرة لكفالة تشغيل الاتفاقيات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والإقليمية على الصعيد الوطني، وخاصة اتفاقية حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شرق أفريقيا واتفاقية التعاون في حماية وإدارة وتنمية البيئة المحلية والساحلية لمنطقة غرب ووسط أفريقيا والاتفاقية الأفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية واتفاقية باماكو لحظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود وإدارتها داخل أفريقيا. وتم الشديد على التنفيذ الكامل للمقرر د إ -١/٧ بشأن الإدارة البيئية الدولية - والذي يشار إليه في كثير من الأحيان باسم مجموعة تدابير كارتاخينا.

٣٨ - وشدَّد ممثلون على ضرورة مشاركة المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في المناقشات العالمية بشأن الإدارة البيئية الدولية وإدراج الرؤية الأفريقية في عملية التفاوض. وأعرب ممثلون آخرون عن ضرورة إنشاء فريق تفكير ليعمل كفريق عامل لتوجيه تحديد موقف أفريقيا ومساهمتها في الإدارة البيئية الدولية. وحث الممثلون رئيس المؤتمر ومكتبه على النظر في بدء عملية لإعداد موقف أفريقي موحَّد بشأن الموضوع والدعوة إلى البدء في عمليات تحضيرية لكفالة تعزيز مشاركة المفاوضين الأفارقة في الاجتماعات الدولية بشأن الإدارة البيئية الدولية.

٣٩ - وأعرب الممثلون عن ضرورة فحص الدور الاستراتيجي للمؤتمر الوزاري الأفريقي في الإدارة الإقليمية وتعاونه مع الآلية الدولية الحكومية المتنامية في أفريقيا، مثل مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه ومنتدى وزراء الطاقة في أفريقيا وهياكل الاتحاد الأفريقي.

٤٠ - وسأل كثير من الممثلين عما إن كان المؤتمر ينبغي أن يستعرض هياكله المؤسسية والإدارية ومناقشة التدابير التي يتعيَّن اتخاذها لتعزيز وتقوية المؤتمر وهيكلة جدول أعمال اجتماعاته لكي تركِّز على القضايا السياسية الاستراتيجية المتعلقة بالبيئة تحديداً وتشجيع المشاركة من أعلى المستويات.

٤١ - وظهر إحساس قوي بأنه ينبغي للمؤتمر الوزاري الأفريقي أن يؤدي دوراً رئيسياً في عرض جدول الأعمال البيئي لأفريقيا على المجتمع الدولي وأن يعمل، من خلال هياكل الاتحاد الأفريقي، باعتباره ضمير أفريقيا وصوتها في مجال البيئة. واستكمل هذا الاقتراح باقتراح يدعو المؤتمر إلى أن يعالج أيضاً قضايا الإدارة البيئية الوطنية وأن يعمل على زيادة تنسيق السياسات والبرامج البيئية.

٤٢ - وطالب الممثلون باستعراض دور وزراء البيئة الأفارقة ومساهماتهم في جدول أعمال الاستدامة. وأبرزوا ضرورة دفع المناقشة العالمية بشأن القضايا البيئية لتحتل مكانة الصدارة في المناقشات الإنمائية وكفالة وضع الاهتمامات البيئية في محور عملية صنع القرارات السياسية والاقتصادية على الصعيدين الوطني والعالمي. وأبرز الممثلون ضرورة تحويل فكرة الاستدامة إلى فكرة محورية في وزارات البيئة واستعمال تلك الأفكار لتكون أساساً للدور المقبل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في ذلك الميدان. وتم التشديد على أن الشكل يجب أن يكون تابعاً للوظيفة.

٤٣ - وأبرز ممثلون ضرورة تشديد مشاركة وزراء المالية والشؤون الخارجية لدعم برنامج المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة على الصعيد الوطني. وأبرزوا أيضاً الحاجة إلى إشراك السفراء في نيروبي ونيويورك.

٤٤ - وطالب الممثلون باستعراض التمويل البيئي وخاصة دور مرفق البيئة العالمية.

٤٥ - وأيد كثير من الممثلين فكرة تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى طرف محوري وليس طرفاً هامشياً على الصعيد الحكومي الدولي. وطالبوا أيضاً بتحقيق الفعالية في حشد واستعمال الموارد (التمويل والتكنولوجيا والمعارف والقدرات) لأغراض التنفيذ الفعلي لتدخلات التنمية المستدامة بيئياً.

٤٦ - وفيما يتعلق بتعزيز الدور القيادي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة داخل منظومة الأمم المتحدة أشار الممثلون بعدد من التدابير الابتكارية مثل:

(أ) تعزيز دور مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في توفير المشورة والإرشاد في مجال السياسة العامة؛

(ب) ترسيخ برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره صوتاً مسموعاً بشأن البيئة من خلال تعزيز المعارف العلمية والقدرة التقييمية؛

(ج) سد الفجوة بين العلم وتنفيذ السياسة العامة؛

(د) تجديد التركيز على بناء القدرات لأغراض التنفيذ؛

(هـ) تأمين الموارد المالية المستقرة والكافية التي يمكن التنبؤ بها؛

(و) تكثيف التوعية والتثقيف البيئي بالتعاون مع الهياكل الإقليمية والحكومات الوطنية بغرض إنشاء جداول أعمال بيئية تنطلق مجتمعياً من القاعدة إلى القمة؛

(ز) منح ولايات جديدة لكفالة التنسيق والتعاون على مستويات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والمستويات المشتركة بين الوكالات.

٤٧ - وخلص الممثلون إلى أن المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة يتيح لأفريقيا فرصة لأن تقود جدول الأعمال العالمي لا أن تكون ضحية له.

خامساً - النظر في المسائل المتصلة بعملية المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة

ألف - تعديلات دستور المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة

٤٨ - اعتمد الوزراء مقرراً بشأن دستور المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة أحاله فريق الخبراء إلى المؤتمر للنظر فيه. ويمكن الاطلاع على نص المقرر في المرفق الثاني لهذا التقرير.

باء - حالة الصندوق الاستئماني العام التابع للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة

٤٩ - اعتمد الوزراء مقرراً بشأن حالة واستعمال الصندوق الاستئماني العام للمؤتمر أحاله فريق الخبراء إلى الوزراء للنظر فيه. ويمكن الاطلاع على نص المقرر في المرفق الثاني لهذا التقرير.

سادساً - دراسات الحالات القطرية ودون الإقليمية

٥٠ - طُلب من وزير البيئة في الجماهيرية العربية الليبية أن يعرض، نيابة عن زملائه الوزراء، تطور خطط العمل البيئية دون الإقليمية لأغراض المبادرة البيئية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في خمس مناطق فرعية من أفريقيا، وخطط العمل الوطنية داخل تلك المناطق الفرعية. وقام الوزير بتقديم الشكر إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة للدعم الذي قدمه في إطار تلك العملية وأشار إلى الأهمية التي وضعها المؤتمر الوزاري الأفريقي أثناء دورته العاشرة على بناء القدرات في تنفيذ خطة العمل والحاجة إلى خطط عمل دون إقليمية في إطار ذلك الجهد. وفي تلك الدورة نفسها كان المؤتمر قد طلب من البرنامج أن يقدِّم دعماً لبناء القدرات إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل إعداد خطط العمل دون الإقليمية وأبرز الخطوات التي اُتخذت تحقيقاً لذلك. ومنذ عام ٢٠٠٤ ظلت الشراكة الجديدة تعمل أيضاً عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومع مرفق البيئة العالمية لوضع الصيغة النهائية لمشروع متوسط الحجم يقوده مرفق البيئة العالمية في برنامج بناء القدرات لتطوير خطط العمل دون الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، وبمساعدة مالية من النرويج، قدَّم المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للبرنامج مساعدة إلى خمس بلدان تجريبية لتطوير خطط عمل وطنية في إطار الشراكة الجديدة، وسيعرض ممثلو تلك البلدان تلك الخطط في الدورة الحالية.

سابعاً - النظر في بعض المسائل المتصلة بالدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة

٥١ - تقرَّر إرجاء النظر في هذا البند بسبب عدم تمكُّن رئيس الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة من حضور الدورة الثانية عشرة للمؤتمر.

ثامناً - مكان الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة

٥٢ - أبلغ ممثل مجموعة بلدان غرب أفريقيا الوزراء أن حكومة مالي عرضت، بعد مشاورات بين دول غرب أفريقيا، استضافة الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة.

٥٣ - وأكّد المؤتمر بالتزكية اختيار مالي لاستضافة الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر.

تاسعاً – اعتماد تقرير الجزء الوزاري

٥٤ – في صباح الخميس ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ اعتمد الوزراء تقرير الجزء الوزاري استناداً إلى مشروع التقرير الذي وُزِّع في الاجتماع، على أساس أن يُعهَد إلى الأمانة باستكمال الصيغة النهائية للتقرير بالتعاون مع المقرَّر.

عاشراً – مسائل أخرى

ألف – بيانات ممثلو المنظمات الدولية والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف

١ – بيان ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

٥٥ – أبرز السيد ميشيل جارو، الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، تاريخ المنظمة قبل أن يتحول إلى عرض التغيُّرات المناخية التي تنبأ بها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيُّر المناخ في تقريره الرابع. وشدّد على أن أفقر البلدان ستكون أكثرها تأثراً بهذه التغيُّرات، نظراً لقدراتها المحدودة على التكيُّف مع بيئة تتغيَّر بسرعة. وستشعر أفريقيا بصفة خاصة بهذه الآثار. وأعاد تأكيد التزام منظمته بالجهود المبذولة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ وقال إن المنظمة ستعقد في عام ٢٠٠٩ مؤتمراً بشأن التنبؤات المناخية لصُنع السياسات. وفي الختام أبرز دور برنامج المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا وأكّد للوفود أن المنظمة ستواصل دعم تنفيذ خطة العمل الخاصة بالمبادرة البيئية في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

٢ – بيان ممثل البنك الدولي

٥٦ – أدلى السيد ديرك رايمرمان، القائم بأعمال المدير القطري للبنك الدولي في بوتسوانا وجنوب أفريقيا وسوازيلند وليسوتو ومدغشقر وموريشيوس وناميبيا، فقال إن معدلات النمو الاقتصادي في أفريقيا تواصل ارتفاعها ويمكن أن تصل إلى ٦,٣ في المائة في عام ٢٠٠٨. ولكن النمو الاقتصادي القوي يفاقم الضغوط البيئية، وتواجه البلدان الأفريقية تحديات هائلة في إقامة التوازن بين احتياجاتها الإنمائية واستدامتها البيئية. وتظل أفريقيا جنوب الصحراء هي المنطقة الوحيدة المتخلفة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠٠٧ التزم البنك الدولي، باعتباره الممول الرئيسي للتنمية المستدامة في أفريقيا، بتخصيص ٥,٧ بليون دولار في شكل موارد تساهلية من المؤسسة الإنمائية الدولية لأفريقيا جنوب الصحراء، ومن المقرر زيادة هذه الموارد فوق هذا الرقم بعد آخر تغذية. وتشمل الآليات المالية الأخرى للبنك لمساعدة البلدان الأفريقية القروض التقليدية وأدوات أحدث مثل تمويل الكربون، التي يدير البنك بشأنه عدداً من الصناديق الاستئمانية. وفي عام ٢٠٠٧ قام البنك باستثمار أكثر من ٢١٢ مليون دولار في مشاريع البيئة وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا، وفي أيار/مايو ٢٠٠٨ أُطلقت في بوتسدام بألمانيا مبادرة لإنشاء صناديق استثمارية مناخية لمساعدة البلدان النامية على السير في طرق أكثر نظافة لتحقيق التنمية وحماية نفسها من آثار تغيُّر المناخ. وفي الختام قال إن مجموعة البنك الدولي تظل ملتزمة بمساعدة البلدان المتعاملة معها لتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وللإدارة البيئية السليمة.

٥٧ - وبعد هذا العرض أعرب الرئيس عن تقديره للطريقة التي تعامل بها البنك الدولي مع الاهتمامات التي أعرب عنها المؤتمر الوزاري الأفريقي في الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي عُقدت في موناكو في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٣ - بيان ممثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر

٥٨ - أعرض السيد محمد منصور نديايي، رئيس الديوان في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، أنشطة الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية التي عُقدت في مدريد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وقال إن ذلك الاجتماع اعتمد كثيراً من القرارات الهامة تشمل اعتماد الإطار الاستراتيجي لتعزيز تنفيذ الاتفاقية. ورحَّب بإمكانية المساهمة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، في وضع خريطة طريق تتعلق بالتزامات أفريقيا بموجب الاتفاقية. وستسعى خريطة الطريق إلى تنفيذ شراكة عالمية لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي، بالإضافة إلى تخفيف آثار الجفاف، والحد من الفقر، وغرس الاحترام الدائم للبيئة. وطالب بالتعاون بين المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة والاتفاقية في موضوع تدهور الأراضي، وهو عملية يفاقمها تغيُّر المناخ. وحث أفريقيا على التوصل إلى نهج مشترك إزاء هذه القضية حتى لا تتعرض الاحتياجات الإنمائية للقارة للتهميش.

٤ - بيان ممثل اتفاقية بازل

٥٩ - لاحظت السيدة كاثرينا كومير بيري، الأمين التنفيذي لاتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها، في بيانها أن الصوت الأفريقي القوي كان أحد المحركات الرئيسية التي دفعت إلى وضع اتفاقية بازل منذ ٢٠ سنة. ومنذ ذلك الحين تناقصت أهمية قضية النفايات الخطرة في جدول الأعمال الدولي ولكن أحداث عام ٢٠٠٦ في كوت ديفوار أشارت إلى أن القضية لا تزال بعيدة عن الحل. ومما يدعو إلى التشجيع أن تتضمن نتائج هذا الاجتماع مشروع مقرر بشأن إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة. وتقوم أمانة اتفاقية بازل، بالتعاون مع فرع حالات ما بعد الصراع وإدارة الكوارث في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتنفيذ مشروع لبناء القدرات من أجل إدارة النفايات الخطرة في كوت ديفوار وتأمل في أن تجذب التمويل لأغراض مشروع المتابعة الذي سيعيد استنساخ المبادرة في بلدان أفريقية أخرى. وطالبت وزراء البيئة بالتعبير عن آرائهم بين الجهات المانحة وفي المجتمع الدولي عموماً، بما في ذلك الاجتماع التاسع لمؤتمر أطراف اتفاقية بازل في بالي، بإندونيسيا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الذي سيؤكد على أهمية إدارة النفايات من أجل صحة ومعيشة البشر. ولاحظت أن عدداً صغيراً فقط من البلدان الأفريقية هي التي صدقت على تعديل الحظر المفروض بموجب الاتفاقية فقالت إن مناقشات رفيعة المستوى ستجري بشأن هذا الموضوع في بالي. وأخيراً أعربت عن أملها أن تساهم البلدان الأفريقية بشدة في عملية استعراض اتفاقية بازل التي ستبدأ في مؤتمر الأطراف.

٥ - بيان ممثل اتفاقيتي استكهولم وروتردام

٦٠ - أدلى السيد دونالد كوبر، الأمين التنفيذي لاتفاقية استكهولم للملوثات العضوية الثابتة والأمين التنفيذي المشارك لاتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معيَّنة متداولة في التجارة الدولية، ببيان. وقال إنه ينبغي في العالم المترابط في هذا العصر إيلاء الاهتمام الواجب للصلات التي تربط إدارة المواد الكيميائية بصحة البشر والتنوع البيولوجي والتصحر. وقال إن اتفاقية استكهولم حظيت ببداية عمل سريعة بفضل مشاركة مرفق البيئة العالمية الذي قدَّم التمويل إلى ١٣٦ بلداً لإعداد خططها الوطنية للتنفيذ. ومن المهم أن تقدِّم البلدان تلك الخطط من أجل الحصول على مزيد من التمويل من المرفق. وفي الختام أبرز بعض الأنشطة الهامة الجارية بموجب اتفاقية استكهولم، بما فيها إنشاء شبكة رصد عالمي للملوثات العضوية الثابتة، مع رصد الأنشطة التي بدأت في ١٦ بلداً أفريقياً. ومن المتوقع في الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف، الذي سيعقد في جنيف في أيار/مايو ٢٠٠٩، إضافة مزيد من المواد الكيميائية إلى الإثنتي عشر مادة التي تغطيها الاتفاقية في الوقت الحاضر.

٦١ - وانتقل إلى اتفاقية روتردام فقال إن ارتفاع مستوى الإرادة السياسية العالمية لتوفير الإشراف على تجارة المواد الكيميائية ساعد على سرعة وجود الاتفاقية. وقد ساعدت الاتفاقية في البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية في بناء القدرات وتنظيم استيراد مواد كيميائية محدَّدة تنظيماً أكثر فعالية. وقد أتاح نجاح برنامج المساعدة التقنية انتقال الاتفاقية إلى مرحلة جديدة حيث تستخدمها الأطراف استخداماً نشطاً لتسهيل النوع الذي ترغبه من التجارة في المواد الكيميائية. وسيتمثَّل مجال جديد للتركيز في برنامج لتناول الإدارة الصحيحة للمواد الكيميائية الصناعية، وسيكون ذلك استكمالاً لبرامج إدارة المواد الكيميائية الزراعية الحالية. وأخيراً حث الممثلين والوزراء على حضور الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف، الذي سيعقد في روما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وسيشمل جزءاً وزارياً يركِّز على موضوع ''الإدارة السليمة للمواد الكيميائية: تخفيف العبء عن صحة البشر''.

٦ - بيان ممثل بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون

٦٢ - أثنى السيد ماركو غونزالس، الأمين التنفيذي لبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، على أعمال برامج الأوزون ووحدات الأوزون الوطنية، وعرض انجازاتها بمساعدة الصندوق متعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، مثل نقل التكنولوجيا والشراكات الجديدة وإنشاء شبكات إقليمية للموظفين ومسؤولي الجمارك المعنيين بالأوزون. وشدَّد على أن أفريقيا كقارة كانت قائداً في البروتوكول، مع ملاحظة أن إقامة الأمانة في كينيا كانت المرة الأولى والوحيدة التي يستضيف فيها بلد من أفريقيا والعالم النامي وكالة كبرى متعددة الأطراف معنية بالبيئة. وأثنى على الدول الأفريقية لتنفيذها البروتوكول وامتثالها له، ولاحظ التزامها القوي واستعدادها لأداء دور هام في الحماية البيئية العالمية. وقال إنه لا يزال يتعيَّن القيام بالكثير من الأعمال لكفالة التنفيذ الكامل للبروتوكول ولكنه شدَّد على أن العمل يجري في الاتجاه الصحيح. وأشاد بالدول الأفريقية وتعهدَّ بدعم لا يتزعزع من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة الأوزون في مساعدة هذه الدول على تحقيق أهدافها.

٧ – بيان ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٦٣ – أبرز السيد وولتر إرديلين، المدير العام المساعد لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، الأنشطة التي اضطلعت بها اليونسكو وتهم المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة. ولاحظ التعاون الطويل والمثمر بين المنظمتين وأبرز أهمية تعزيز التآزر بين اليونسكو والمؤتمر في سياق قضايا شاملة. وقال إنه بالإضافة إلى الضغوط المادية الكثيرة التي تتعرض لها بلدان أفريقية كثيرة فإن قدرتها على التكيُّف مع تغيُّر المناخ ضعيفة؛ وطالب بزيادة المساعدة لتمكين هذه البلدان من اعتماد تدابير تكيُّف ملاءمة في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وشدَّد على أن اليونسكو مستعدة لدعم المؤتمر في جهوده وأعاد تأكيد النداء الذي أصدره كثير من الممثلين بأن تتحدث أفريقيا بصوت واحد من خلال المؤتمر الوزاري الأفريقي.

باء – مسائل أخرى أثيرت أثناء الجزء الوزاري

٦٤ – أشار ممثل واحد، في سياق مشاريع التكيُّف التي ستحظى بالتمويل في بلدان أفريقية، بإمكانية التعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية من أجل تحسين معلومات الطقس لصالح المرأة الريفية، نظراً للمشاكل التي تعاني منها المجتمعات الزراعية بسبب الاضطرابات في أنماط هطول الأمطار التقليدية نتيجة آثار تغيُّر المناخ.

٦٥ – وأشار عدة ممثلين إلى ضرورة إصدار دليل لإرشاد المفاوضين، بغرض إعدادهم للاشتراك بفعالية في المفاوضات المتعلقة بتغيُّر المناخ. وقال ممثل الصندوق العالمي للطبيعة إن الصندوق مستعد للعمل مع أمانات المؤتمر الوزاري والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في تدريب المفاوضين.

الحادي عشر – اختتام الدورة

٦٦ – بعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة أعلن الرئيس اختتام الجزء الوزاري واختتام الدورة الساعة ١٢/٥٠ يوم الخميس ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

المرفق الأول

إعلان جوهانسبرج بشأن تسخير البيئة لأغراض التنمية المستدامة الصادر عن المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة

نحن وزراء البيئة الأفارقة

وقد اجتمعنا في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة،

تعزيزاً لدور المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في توفير التوجيه والقيادة السياسيين للإدارة البيئية والدعوة البيئية في أفريقيا،

وإذ نلاحظ الروابط الوثيقة بين نجاح السياسات والإجراءات لحماية البيئة ونجاح البرامج الوطنية لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية البشرية المنصفة،

وإذ نشير إلى نتائج المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمم في الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة للاتحاد الأفريقي وما يتصل بها من اجتماعات أفريقية حيث تم تعيين التحديات الخاصة التي تواجه أفريقيا وإعلان الالتزامات لدعم أفريقيا في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ نشعر بالقلق من زيادة عدد التحديات البيئية التي تواجه أفريقيا وضعف القارة إزاء تغيُّر المناخ عالمياً، وزياد الحاجة إلى بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وعدم كفاية الموارد المالية والتقنية لمواجهة هذه التحديات،

وإذ نشعر بالقلق أيضاً لأن أفريقيا هي أكثر المناطق ضعفاً وأقلها قدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ وأنها تعاني أكثر من غيرها من أثاره رغم أنها تسهم بأقل قدر في أسبابه،

وإذ نشعر بالقلق كذلك من تأثر التدهور البيئي على المرأة مع إقرارنا بأهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والاستراتيجيات البيئية وما يتصل بها من برامج،

وإذ نلاحظ التقدُّم المحرز حتى الآن في تنفيذ خطة عمل المبادرة البيئية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المعروضة في الدورة الثانية عشر للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة،

وإذ نلاحظ كذلك التقدُّم الذي أحرزته البلدان الأفريقية حتى الآن في تنفيذ النهج الاستراتيجي في الإدارة الدولية للمواد الكيميائية والاتفاقات الخاصة بالمواد الكيميائية،

وإذ نقر بضرورة امتثال البلدان الأفريقية للالتزامات والتعهدات البيئية الدولية وتعزيزها بموجب الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف من خلال تنفيذها على الصعيدين الإقليمي والوطني،

وإذ نلاحظ بتقدير الدعم المقدَّم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية والشركاء الآخرين إلى اللجان الاقتصادية الإقليمية من أجل تمكينها من إعداد خطط عملها البيئية على الصعيد الإقليمي، على النحو المعروض في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة،

وإذ نشير كذلك إلى أن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة تركِّز في دورتها السابعة عشرة على المجموعة الموضوعية التي تضم الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحُّر وخاصة في أفريقيا،

وإذ نقر بالجهود المبذولة والتقدُّم المحرز حتى الآن في شأن التقييم البيئي في أفريقيا وفي زيادة الوعي والقدرة لدي المهنيين الأفارقة في التقييم البيئي والإدارة البيئية لدعم خطة عمل المبادرة البيئية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ نقر بتقدير بالدور الهام الذي يؤديه القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة،

وإذ نشير إلى الجهد الخاص الذي تحتاجه البلدان الأفريقية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف عام ٢٠١٠ بشأن الحد من نقص التنوع البيولوجي،

وإذ نشير إلى الالتزامات المعلنة في مؤتمري الشركاء بشأن المبادرة البيئية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا اللذين عقدا في الجزائر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وفي داكار في آذار/مارس ٢٠٠٥،

نعلن بموجب هذا عزمنا على ما يلي:

١ – أن نواصل التنفيذ الكامل لخطة عمل مبادرة البيئة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقية وخطط العمل البيئية دون الإقليمية؛

٢ – أن نحث رئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة على تعزيز الجهود لإقامة روابط تعاونية مع الهياكل ذات الصلة في الاتحاد الأفريقي وغيره من الهيئات الوزارية الأفريقية ذات الصلة بغرض تنسيق الترتيبات والسياسات والبرامج المؤسسية؛

٣ – أن نحث رئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة على تعزيز الصلة مع وكالات الأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من المؤسسات والهيئات الدولية ذات الصلة، من خلال الاتصال الدائم بالمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانات المؤسسات الدولية ذات الصلة في القضايا المتعلقة بالبيئة؛

٤ – أن نحث شركاء أفريقيا في التنمية على دعم المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ خطط عملها البيئية؛

٥ – أن نطلب من الحكومات دعم بناء القدرات في مجال التعلُّم المدعوم بالتكنولوجيا من أجل تعزيز توصيل التعليم والتدريب والتوعية في مجال البيئة؛

٦ – أن نطلب من البلدان الأفريقية وشركاء التنمية تعميم مراعاة القضايا الجنسانية في البرامج البيئية الوطنية ودون الإقليمية وبدء برامج تهدف إلى تعزيز بناء القدرات بما يتصل بالبيئة مع مراعاة المنظور الجنساني؛

٧ - أن نطلب من البلدان الأفريقية أن تشارك بفعالية في المفاوضات الوشيكة بشأن الاتفاقات البيئية الرئيسية متعددة الأطراف، وخاصة ما يتصل منها بالتنوع البيولوجي وتغيُّر المناخ والمواد الكيميائية وتدهور الأراضي والجفاف والتصحُّر؛

٨ - أن نطلب من البلدان الأفريقية أن تشارك بصورة كاملة وفعالة في مختلف أنشطة بناء وتعزيز القدرات لتنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، بما فيها خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات وبرنامج المفوضية الأوروبية لبناء القدرات المتصلة بتنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف في بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي؛

٩ - أن نطلب من مرفق البيئة العالمية ومبادرة أرض أفريقيا مواصلة دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي في سياق استراتيجياتها الوطنية لاستئصال الفقر، وجهودها لنشر الدروس الجيدة المستفادة في البلدان الأخرى لتعظيم الأثر في القارة؛

١٠ - أن نحث أمانات اتفاقيات ريو على كفالة تحسين التآزر بين تغيُّر المناخ وجهود مكافحة تدهور الأراضي والتصحُّر ونقص التنوع البيولوجي إلى الحد الأمثل من أجل الاستفادة من المكاسب المتحققة من هذه الإجراءات وخاصة في أفريقيا؛

١١ - أن نطلب من المجموعة الأفريقية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ، متعاونة مع المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من المؤسسات الدولية الحكومية ذات الصلة، العمل على صياغة موقف أفريقي موحَّد بشأن نظام تغيُّر المناخ الدولي الشامل بعد عام ٢٠١٢، وأن نطلب كذلك من حكومات أفريقيا أن تدعم هذه العملية دعماً نشطاً؛

١٢ - أن نلتزم بإنشاء إطار شامل لبرامج تغيُّر المناخ الأفريقية لتجميع القرارات والمبادرات والبرامج الحكومية الدولية الجديدة والقائمة بطريقة موحَّدة لمواجهة التحديات الملحَّة التي ينطوي عليها التكيُّف وتخفيف الآثار وللوفاء بالاحتياجات العاجلة لبناء القدرات والتمويل والتكنولوجيا في هذه المنطقة؛

١٣ - أن ندعو رئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة إلى وضع خريطة طريق، بمساعدة من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل تطبيق الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر؛

١٤ - أن نطلب من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى ومصرف التنمية الأفريقي العمل على دعم جهود التنسيق الإقليمية المتواصلة من أجل تنفيذ برامج العمل على جميع المستويات، بما في ذلك صياغة مبادرات مثل السور الأخضر العظيم لمنطقة الصحراء ومنطقة الساحل، وتوسيع هذه البرامج لتشمل المناطق دون الإقليمية المشابهة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛

١٥ - أن نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي الاضطلاع بدور رائد في قيادة صياغة وتنفيذ استراتيجيات وسياسات التنوع البيولوجي وإدخال السلامة البيولوجية في برامجها بطريقة مؤسسية؛

١٦ - أن نطلب من الحكومات أن تعزز دعمها لاتفاقية حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شرق أفريقيا واتفاقية التعاون في حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة غرب ووسط أفريقيا باعتبارهما إطارين لتنفيذ العنصر البحري والساحلي في المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

١٧ - أن نطلب من الحكومات أن تعتمد نُهج إدارة متكاملة للتعامل مع مصادر المياه العذبة وصياغة سياسات وتدابير إدارية إقليمية ووطنية لتخفيف أثر الأنشطة البشرية على موارد المياه العذبة؛

١٨ - أن نعمم تدابير التكيُّف مع تغيُّر المناخ في خطط وسياسات واستراتيجيات التنمية على الصعيد الوطني، وعلى الصعيد الإقليمي عند الاقتضاء، بغرض كفالة التكيُّف الكافي مع تغيُّر المناخ في مجالات مثل موارد المياه والأمن الغذائي وأمن الطاقة وإدارة الموارد الساحلية والبحرية؛

١٩ - أن نطلب من وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي وغيرها من شركاء التنمية دعم البلدان الأفريقية في اتخاذ تدابير لبناء المرونة الاقتصادية ومرونة النظام الإيكولوجي في مواجهة التقلُّبات والتغيُّرات المناخية ومن أجل التنفيذ الفعال لخطة عمل بالي المعتمدة في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ؛

٢٠ - أن نطلب تعديل آلية التنمية النظيفة لتعزيز مساهمتها في جهود التنمية المستدامة في القارة وتوفير دعم متزايد لتطبيق تدابير وتكنولوجيا تخفيف آثار تغيُّر المناخ في البلدان الأفريقية؛

٢١ - أن نطلب من الاتحاد الأفريقي أن ينظر في عقد مؤتمر قمة للزعماء الأفارقة بشأن تغيُّر المناخ يعقد فور الانتهاء من مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي سيعقد في عام ٢٠٠٩؛

٢٢ - دعم تحرك جنوب أفريقيا لاستضافة الدورة السابعة عشرة لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغيُّر المناخ والدورة السابعة لاجتماع أطراف بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ في ٢٠١١؛

٢٣ - كفالة زيادة تنسيق مع مقتضيات التكيُّف مع تغيُّر المناخ في كل المناطق والبلدان وتشجيع التعاون الإقليمي والدولي لإقامة آليات تمويل ملائمة لأغراض التكيُّف؛

٢٤ - دعم الحفاظ على الموارد الطبيعية عبر الحدود وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة في أفريقيا وطلب الدعم الدولي لكفالة استمرار نجاح وبقاء جهود الحفظ عبر الحدود؛

٢٥ - أن نشجِّع البلدان الأفريقية على إقامة آليات ومبادرات إقليمية لمنع ومكافحة وإدارة تلويث أفريقيا بالأنواع الغريبة الغازية؛

٢٦ - أن نطالب الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بدعم المفاوضين الأفارقة في التفاوض حول النظام الدولي الجديد بشأن الوصول وتقاسم الفوائد؛

٢٧ - أن نطلب من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مواصلة إعداد وإصدار المنشور المعنون أفريقيا: أطلس بيئتنا المتغيرة؛

٢٨ - أن نجدد التزامنا بتأييد عملية التوقعات البيئية في أفريقيا باعتبارها آلية رصد وتبليغ عن الإدارة البيئية المستدامة وبوصفها إطاراً للتقييم البيئي المتكامل على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والتبليغ عنها، ونلاحظ بتقدير تنفيذ شبكة المعلومات البيئية الأفريقية على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية من أجل تعزيز الوصول إلى البيانات والمعلومات البيئية الموثوقة في أفريقيا؛

٢٩ - أن نجدد التزامنا بمواصلة تعزيز بناء القدرات وتقوية أنظمة التقييم البيئي تماشياً مع التوصيات الصادرة عن حلقة الخبراء الأفارقة عن فعالية أنظمة التقييم البيئي وأن نحث شركاء التنمية على دعم تنفيذ هذه التوصيات؛

٣٠ - أن نحث المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثانية على إيلاء الأولوية لإنشاء آلية تمويل مستدامة لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

٣١ - أن نطلب من البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي والشركاء في التنمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية إعطاء الأولوية لاحتياجات البلدان الأفريقية في التنفيذ الفعال للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

٣٢ - أن ندعو إلى استعمال المواد الكيميائية استعمالاً مستداماً وأن نتعهد بإدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة إدارة سليمة في متابعة أهداف وغايات النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والاتفاقيات المتصلة بالمواد الكيميائية؛

٣٣ - أن نطلب من الحكومات الأفريقية صياغة وتنفيذ أُطر سياسية ومؤسسية ملائمة لأغراض الإدارة المستدامة للنفايات الصلبة؛

٣٤ - أن نطلب من تلك البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقيات المتصلة بالمواد الكيميائية إلى أن تفعل ذلك، وهذه الاتفاقيات هي اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود واتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معيَّنة متداولة في التجارة الدولية واتفاقية استكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة، وأن نحث الشركاء في التنمية الأفريقية على مساعدة ودعم البلدان الأفريقية في تنفيذ هذه الاتفاقيات؛

٣٥ - أن نطلب من الحكومات التعجيل بالتصديق على الاتفاقية الأفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية من أجل السماح بدخولها حيز التنفيذ وتحقيق إنشاء شبكة تمثيلية وشاملة تماماً من المناطق المحمية والموارد الطبيعية الأخرى في أفريقيا؛

٣٦ - أن نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي والحكومات وجميع أصحاب المصلحة العمل سوياً لكفالة تطوير وتنفيذ آلية أفريقية للترسيم الإيكولوجي على أساس الخبرات والدروس الأفريقية؛

٣٧ - أن نطلب من رئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة متابعة استنتاجات وتوصيات المائدة المستديرة الأفريقية الخامسة المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

٣٨ - أن نشجع البلدان الأفريقية على الاحتفال بيوم أفريقيا للبيئة لزيادة الوعي بالتحديات البيئية التي تواجه القارة؛

٣٩ - أن نؤيد الشبكة الأفريقية لصحفيي البيئة في جهودها لزيادة وعي صانعي السياسات الأفارقة بالقضايا البيئية الكبرى والتحديات الناشئة عنها وأن نشجع الشبكة على مواصلة أنشطتها، وخاصة إشراك الصحافة الأفريقية في جهود دعم القضية البيئية؛

٤٠ - أن نحث الحكومات على اتخاذ الإجراءات اللازمة لكفالة تغذية الصندوق الاستئماني العام التابع للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة أثناء الفترة بين الدورات؛

٤١ - أن نحث مرفق البيئة العالمية على تخصيص موارد جديدة وإضافية من خلال مجال الاهتمام بالملوثات العضوية وأي آلية إضافية قد يتم إنشاؤها لدعم تنفيذ الاتفاقيات المتصلة بالمواد الكيميائية ولتطوير القدرات المطلوبة لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

٤٢ - أن ندعو البلدان المانحة إلى تقديم تمويل على سبيل المعونة لتسهيل التنفيذ الفعال للالتزامات الوطنية بموجب الصكوك المتصلة بالمواد الكيميائية؛ بما فيها اتفاقيات استكهولم وروتردام وبازل؛

٤٣ - أن نطلب من رئيس مصرف التنمية الأفريقي توضيح موقفه بشأن طلب المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة والاتحاد الأفريقي لاستضافة مرفق البيئة الأفريقي في المصرف؛

٤٤ - أن نطلب من مرفق البيئة العالمية مواصلة إعطاء الأولوية العالية للبلدان الأفريقية وتخصيص موارد مالية على أساس احتياجات وأولويات البلدان وليس فقط على أساس أنظمة تخصيص الاعتمادات سلفاً مثل إطار توزيع الموارد، وأن نطلب من المرفق تحسين إجراءاته ومراجعة سياسته في التمويل المشترك من أجل تسهيل وصول البلدان الأفريقية إلى موارده المالية؛

٤٥ - أن نحث جميع الجهات المانحة في الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية على المساهمة في تغذية خامسة للصندوق تكون أكثر نشاطاً وحجماً بقدر كبير؛

٤٦ - أن نلتزم بالقضايا التي تم إبرازها في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة وتنفيذ المقررات المعتمدة في تلك الدورة؛

٤٧ - أن نفوض رئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة لتقديم تقرير الدورة الثانية عشرة للمؤتمر، بما في ذلك إعلان جوهانسبرج ومرفقاته الأخرى، إلى المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي؛

٤٨ - أن نفوض رئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة لتقديم ملخص الرئيس عن الحوار الوزاري بشأن السياسات العامة إلى فريق الثمانية في اجتماع قمته الذي سيعقد في هوكايدو باليابان في تموز/يوليه ٢٠٠٨، وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها الخاص رفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية، المقرر انعقاده في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، للنظر فيه أثناء الاجتماعات المعقودة في إطار عملية مونتيري بشأن تمويل التنمية؛

٤٩ - أن نشيد برئيس وشعب جنوب أفريقيا للاستقبال الحار والضيافة التي حظي بها المشتركون وللتسهيلات الممتازة المتاحة لدعمهم السخي للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في دورته الثانية عشر، مما أسهم كثيراً في نجاحه.

المرفق الثاني

المقررات التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في دورته الثانية عشرة

المقرر ١: تنفيذ خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

نحن وزراء البيئة الأفارقة،

وقد اجتمعنا في جوهانسبرج في جنوب أفريقيا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة،

نقرر:

(أ) أن نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي ما يلي:

'١' تقديم دعم سياسي رفيع المستوى لنجاح تنفيذ خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

'٢' تعزيز دائرة البيئة في المفوضية وتعزيز الوحدات التقنية ذات الصلة في الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها في إطار خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

(ب) أن نحث الشركاء في التنمية على المساعدة في تقديم الموارد المطلوبة لتنفيذ خطط العمل البيئية دون الإقليمية من جانب الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

(ج) أن نطلب من الشركاء في التنمية تقديم الدعم المالي لتنفيذ مشاريع خطة العمل على الصعيدين دون الإقليمي والوطني؛

(د) أن نطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم الدعم التقني إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ خطط العمل دون الإقليمية المتعلقة بالمبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

(هـ) أن نحث البلدان على تنفيذ مشاريع خطة العمل وفقاً لروح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

(و) أن نطلب من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز أعمالها لتسهيل المشاورات والتنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة بشأن المجموعة الموضوعية المتعلقة بالبيئة والسكان والتحضر، إلى جانب المجموعات الموضوعية الفرعية المتعلقة بالمياه والطاقة والتكنولوجيا البيولوجية والسلامة البيولوجية وإعادة البناء البيئي بعد الصراعات وغير ذلك من المجموعات الفرعية للموضوعات ذات الصلة؛

(ز) أن نطلب من الشركاء في التنمية تقديم الدعم إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل إعادة تنشيط الشراكة من أجل تطوير القوانين والمؤسسات البيئية في أفريقيا؛

(ح) أن نطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يستفيد من تجارب البلدان الأفريقية في ميدان مؤسسات القانون البيئي؛

(ط) أن نقيم اتصالاً فعالاً بين المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة والأجهزة ذات الصلة في الاتحاد الأفريقي؛ بما في ذلك أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واللجان الاقتصادية الإقليمية؛

(ي) أن نعزز عملية التصديق والتنفيذ فيما يتعلق باتفاقية الجزائر المنقَّحة بشأن حفظ الطبيعة والموارد الطبيعية وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة من أجل تحقيق الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية.

المقرر ٢: تغيُّر المناخ

أولاً – استعدادات أفريقيا لصياغة موقف تفاوضي موحَّد بشأن النظام الدولي الشامل لتغيُّر المناخ بعد عام ٢٠١٢

نحن وزراء البيئة الأفارقة،

وقد اجتمعنا في جوهانسبرج في جنوب أفريقيا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة،

إذ نلاحظ أن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ والاجتماع الثالث لأطراف بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ المعقود في بالي بإندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ قد فوضا إجراء مفاوضات بحلول عام ٢٠٠٩ بشأن اتفاق دولي يتعلق بتغيُّر المناخ من أجل التنفيذ الكامل والشامل للاتفاقية وبروتوكول كيوتو بعد عام ٢٠١٢،

وإذ نلاحظ كذلك أن التقدُّم المحرز في المفاوضات بشأن الاتفاق الجديد سيكون موضع الاستعراض في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ والدورة الرابعة لاجتماع أطراف بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ اللتين ستعقدان في بوزنان في بولندا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بغرض استكمال هذه المفاوضات بحلول الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف والدورة الخامسة لاجتماع الأطراف اللتين ستعقدان في كوبنهاجن بالدانمرك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ نؤكد ضعف أفريقيا في مواجهة آثار تغيُّر المناخ ونلاحظ الحاجة العاجلة إلى قيام جميع البلدان باتخاذ مزيد من الإجراءات، بما في ذلك قيام جميع البلدان المتقدمة بتخفيض الانبعاثات تخفيضاً أكثر صرامة وإلزاماً، وإذ نؤكد أهمية التوصل إلى نتيجة ناجحة لتلك المفاوضات والضرورة الحيوية لمشاركة أفريقيا مشاركة نشطة واستراتيجية في المفاوضات لكفالة الوفاء باحتياجاتها ومصالحها ومتطلباتها،

نقرر:

(أ) أن نطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، متعاوناً مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وغيرها من المؤسسات الحكومية الدولية ذات الصلة، تنظيم سلسلة من الاجتماعات التحضيرية لصالح المفاوضين بشأن تغيُّر المناخ من أفريقيا وتزويد المفاوضين بدعم تقني موضوعي ودعم على صعيد تحديد السياسات من أجل تعزيز أعمالهم التحضيرية للدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ والدورتين الرابعة والخامسة لاجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ؛

(ب) أن نحث البلدان الأفريقية على المشاركة بنشاط في المفاوضات الدولية بشأن تغيُّر المناخ، وخاصة في اجتماعي أكرا وبوزنان في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ على التوالي؛

(ج) أن نوصي بأن ينظر الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمته الثالث عشر في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٩، في صياغة موقف أفريقي موحَّد، بغرض اعتماده نهائياً، بشأن النظام الدولي الشامل المتعلق بتغيُّر المناخ بعد عام ٢٠١٢، وأن يوضع في صيغته النهائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛

(د) أن نفوض رئيس ومكتب المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بالشروع في مناقشات مع رئاسة مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن التدابير اللازمة لقيام المفاوضين الأفارقة بشأن تغيُّر المناخ بإعداد موقف أفريقي مشترك لاعتماده في دورة استثنائية للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، وتقديم ذلك الموقف الأفريقي المشترك إلى مؤتمر القمة الأفريقي في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٩ للنظر فيه بغرض اعتماده.

ثانياً – الإطار الشامل للبرامج الأفريقية لتغيُّر المناخ

نحن وزراء البيئة الأفارقة،

وقد اجتمعنا في جوهانسبرج في جنوب أفريقيا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة،

إذ نعرب عن القلق بشأن الاستنتاجات العلمية الواردة في تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيُّر المناخ، وخاصة من ناحية اتصالها بالآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتغيُّر المناخ في أفريقيا وإذ نلاحظ أنه في حين أن أفريقيا كانت أقل مساهم في زيادة تركيز غازات الدفيئة في الجو فإنها أكثر القارات ضعفاً في مواجهة آثار تغيُّر المناخ وأقلها قدرة على التكيُّف،

وإذا نقر بضرورة إدماج المبادرات والبرامج الأفريقية القائمة بشأن تغيُّر المناخ في إطار موحَّد لكفالة التنسيق والاتساق في تنفيذ واستعراض مبادرات تغيُّر المناخ وخطط التنمية المستدامة في أفريقيا على جميع المستويات،

وإذ نرحِّب بالقرارات الأخيرة للاتحاد الأفريقي والهيئات الحكومية الدولية الأفريقية، وهي القرارات التي أنشأت مبادرات لمواجهة تحديات تغيُّر المناخ على النحو الموضح في المرفق الأول لهذا المقرر،

وإذ نقر، نظراً لأن التقدُّم لم يكن كافياً بالمرة في الاستجابة لتحديات تغيُّر المناخ في أفريقيا، بأنه من الجوهري العمل على مواصلة تطوير تلك المبادرات واستكمالها من خلال إطار شامل من البرامج لمواجهة تحديات تغيُّر المناخ في أفريقيا،

وإذ نقر بأن قيام الاتحاد الأفريقي باعتماد إعلان وخطة عمل تونس وقراراه بتحديد الأساس المنطقي والطرائق اللازمة لإنشاء فريق أفريقي معني بتغيُّر المناخ، وخاصة الإعلان بشأن تغيُّر المناخ والتنمية في أفريقيا،[٢] الذي طلب فيه رؤساء الدول والحكومات من مفوضية الاتحاد الأفريقي التشاور مع المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بغرض إنشاء الآليات اللازمة لمتابعة تنفيذ الإعلان،

تقرر:

(أ) أن ننشئ إطاراً شاملاً لبرامج تغيُّر المناخ الأفريقية، وذلك في ضوء الحاجة إلى التآزر في التنفيذ، لتجميع القرارات والمبادرات والبرامج الحكومية الدولية القائمة والجديدة بطريقة موحَّدة من أجل تنفيذها على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية؛

(ب) أن نعتمد إطاراً مفاهيمياً ونواصل تطويره على النحو المحدَّد في المرفق الثاني لهذا المقرر ليكون أساساً لتعيين الإطار الشامل لبرامج تغيُّر المناخ الأفريقية وسد الثغرات فيها؛

(ج) أن ننشئ تحت توجيه رئيس ومكتب المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة فريقاً عاملاً مخصصاً لمساعدة الرئيس والمكتب في تنفيذ هذا المقرر. ويمكن للفريق العامل أن يدعو إلى تقديم مساهمات من المنظمات ذات الصلة حسب الاقتضاء؛

(د) أن نقدِّم الإطار الشامل الموحَّد لبرامج تغيُّر المناخ الأفريقية إلى دورة استثنائية للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بغرض اعتماده على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٩، وأن نطلب من أمانة المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة أن تدعم المكتب في تنظيم تلك الدورة الاستثنائية؛

(هـ) أن نطلب من الحكومات الأفريقية والمنظمات الدولية والجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تعجل بتنفيذ البرامج والمبادرات القائمة بشأن تغيُّر المناخ في أفريقيا على جميع المستويات وتعزيز وتعبئة القدرات لدي المرافق والمؤسسات القائمة ذات الصلة في أفريقيا لمواجهة تحديات تغيُّر المناخ الملحة في هذه المنطقة؛

(و) أن نفوض رئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بعرض التقدُّم الحاصل في تطوير الإطار الشامل لبرامج تغيُّر المناخ الأفريقية في الاجتماع السنوي المشترك لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والذي سيعقد في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٩، من أجل كفالة التمويل الكافي للبرامج والأنشط الجارية في ظل الإطار الشامل لبرامج تغيُّر المناخ الأفريقية؛

(٢) Assembly/AU/Decl.4 (VIII).

(ز) أن نطلب من شركاء أفريقيا في التنمية دعم تنفيذ المقررات المتفق عليها بشأن تغيُّر المناخ في أفريقيا، وأن يكون هذا الدعم بمساعدة مالية وتقنية من خلال التعاون متعدد الأطراف بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وأن نطلب من المؤسسات المالية متعددة الأطراف وغيرها من الجهات المانحة ذات الصلة دعم تنفيذ الإطار الشامل لبرامج تغيُّر المناخ الأفريقية؛

(ح) أن ندعو المؤسسات المالية متعددة الأطراف وغيرها من الشركاء في التنمية إلى مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في عمليات صنع القرارات في ظل المخططات التمويلية الدولية، بما فيها، في جملة أمور، صناديق التكيُّف وصناديق المناخ التابعة للبنك الدولي وصناديق مصرف التنمية الأفريقي ومبادرات الأمم المتحدة، وتبسيط إجراءاتها لتحسين الوصول إلى التمويل؛

(ط) دعم عملية تطوير برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا (ClimDevAfrica) وأن نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي التعجيل بالانتهاء من صياغة وثيقة البرنامج ونشر هذه المعلومات لكفالة مشاركة المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في برنامج تفسير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا؛

(ي) أن نؤيد قرار مكتب المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن إنشاء فريق أفريقي معني بتغيُّر المناخ وأن نطلب من مكتب المؤتمر مواصلة العمل مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع مكتب المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالعلم والتكنولوجيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في تحديد طرق إنشاء فريق أفريقي معني بتغيُّر المناخ؛

(ك) أن نرحِّب بإنشاء مركز سياسة المناخ في أفريقيا في إطار لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وأن ندعم هذا المركز، مع التشديد على دوره في دعم إدماج تغيُّر المناخ في عمليات التنمية الاقتصادية والتخطيط في أفريقيا، وأن نطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وغيرهما من المؤسسات ذات الصلة أداء دور نشط في هذه المبادرة.

المرفق الأول

قائمة إرشادية بالمقررات الأفريقية المتصلة بتغيُّر المناخ

المقرر بشأن تغيُّر المناخ والتنمية ((Assembly/AU/Dec.134 (VIII))، المعتمد في الدورة الثامنة العادية لجمعية الاتحاد الأفريقي

الإعلان بشأن تغيُّر المناخ والتنمية في أفريقيا ((Assembly/AU/Decl.4 (VIII))، المعتمد في الدورة الثامنة العادية لجمعية الاتحاد الأفريقي

إعلان جنجا المعتمد في مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه في المائدة المستديرة الوزارية الأفريقية المعنية بتغيُّر المناخ

إعلان وخطة عمل تونس المعتمدان في المؤتمر الدولي المعني بالتضامن الدولي لحماية منطقتي أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط من التغيُّرات المناخية

المقرر CP 5/3 المتعلق بتقييم ورصد الأنشطة المعتمد في الدورة الخامسة للأطراف المتعاقدة في اتفاقية نيروبي لحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شرق أفريقيا

الإعلان المشترك لاتفاقية أبيدجان واتفاقية نيروبي

الاستراتيجية وخطة العمل المشتركتان بين أفريقيا والاتحاد الأفريقي بشأن الطاقة والبيئة، بما في ذلك الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأفريقي بشأن تغيُّر المناخ، المعتمدتان في مؤتمر القمة الأفريقية الأوروبية الثاني

مقرر بشأن تغيُّر المناخ والجرف القاري ((Assembly/AU/Dec.179 (X)) المعتمد في الدورة العاشرة العادية لجمعية الاتحاد الأفريقي

مقرر بشأن نتائج الدورة العادية الثالثة لمجلس الوزراء الأفريقي المعني بالعلم والتكنولوجيا ((EX.CL/Dec.387 (XII)) المعتمد في الدورة العادية الثانية عشرة للمجلس التنفيذي للاتحاد الأوروبي

القرار L.2 بشأن تغيُّر المناخ والتنمية في أفريقيا، المعتمد في المؤتمر المشترك الأول بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٦-٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٨؛ ويعرب القرار عن التقدير للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي لإنشاء برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا ويرحب القرار بإنشاء مركز سياسة المناخ في أفريقيا في إطار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ويؤيد إنشاء هذا المركز

المقرر بشأن تخفيض مخاطر الكوارث ((EX.CL/Dec.250 (VIII))، المعتمد في الدورة العادية الثامنة للمجلس التنفيذي للاتحاد الأوروبي

المرفق الثاني

إطار مفاهيمي إرشادي لإطار شامل لبرامج تغيُّر المناخ الأفريقية

أدت مناقشات جزء الخبراء من الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة إلى صياغة إطار مفاهيمي إرشادي للإطار الشامل لبرامج تغيُّر المناخ الأفريقية التي يتعيَّن تنفيذها على جميع المستويات.

وتستدعي أولويات أفريقيا تطبيق برامج تغيُّر المناخ بطريقة تحقق التنمية المستدامة، وخاصة تخفيف حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع التشديد على أشد المجموعات ضعفاً مثل النساء والأطفال.

ونظراً لأن أفريقيا هي أكثر المناطق ضعفاً وأقلها قدرة على التكيُّف لذا كان التكيُّف هو الأولوية الفورية قبل غيرها.

ومع ذلك تقوم الحاجة إلى تخفيف انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي كآلية أولوية لمنع آثار تغيُّر المناخ طويلة الأجل على هذه المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك فإن التنفيذ الفعال لتدابير التخفيف تتيح الفرص لأفريقيا من أجل زيادة قدرتها على المنافسة الاقتصادية إلى جانب السير في طريق مستدام للتنمية مع تخفيض الكربون.

ويغطي الإطار الإرشادي التالي مجالي التنفيذ، أي التكيُّف والتخفيف، اللذين يدعمهما ويمكنهما التمويل وبناء القدرات والتكنولوجيا.

والتنفيذ الناجح لمجالي العمل في التكيُّف والتخفيف يتطلب المشاركة الكاملة من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المشاركة الكاملة للمجتمع المدني وتمكينه تماماً وإقامة شراكة معه.

التكيُّف

تم تعيين ثلاثة مجالات عريضة للعمل:

(أ) تقليل الكوارث وإدارة المخاطر: بما في ذلك التحذير المبكر والتأهُّب والاستجابة في حالات الطوارئ والانتعاش بعد وقوع الكارثة؛

(ب) التخطيط والتنفيذ القطاعيان: التكيُّف في قطاعات رئيسية تشمل المياه والزراعة والمناطق الساحلية والصحة والبنية التحتية والتنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية والغابات والطاقة والإدارة الحضرية والسياحة، مع مراعاة الآثار القطاعية الشاملة؛

(ج) بناء القدرة على استعادة الحيوية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على القطاعات الحساسة للمناخ، بما في ذلك من خلال استعمال المعارف والممارسات المحلية وتعزيز المنظمات المجتمعية؛

وتشمل خطوات تنفيذ العمل بفعالية في المجالات الثلاثة المذكورة أعلاه ما يلي:

(أ) فهم العمليات المناخية والتغيُّرات المناخية والتعرض والمخاطر، ويشمل ذلك نُظم الرصد والمراقبة دون الاقتصار عليها؛

(ب) فهم اقتصاديات التكيُّف؛

(ج) فهم أبعاد التكيُّف الاجتماعية والثقافية؛

(د) وضع السياسات والتخطيط، بما في ذلك حماية التطورات المقبلة من تغيُّرات المناخ؛

(هـ) التجربة والإثبات؛

(و) التنفيذ الكامل.

التخفيف

من أجل تنفيذ سياسات إنمائية مستدامة وتدابير لتخفيف الآثار في أفريقيا مع التركيز خاصة على تنمية المجتمعات الأصلية والمحلية والنساء والأطفال في أفريقيا، تم تعيين المجالات الرئيسية التالية لأعمال التخفيف:

(أ) **قطاع الطاقة:** ويشمل زيادة الاستثمارات لتوفير فرص الوصول إلى طاقة نظيفة بتكلفة محتملة وخاصة في المجتمعات الريفية؛ وتطوير مصادر ملائمة من الطاقة البديلة؛ والسياسات والتدابير لزيادة كفاءة الطاقة؛ واعتناق نهج حذر في تطوير الوقود الحيوي لأغراض تخفيف الآثار وأمن الطاقة؛

(ب) **تخفيض الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهور الغابات:** بما في ذلك تطوير آليات تستند إلى السوق من أجل منح مكافآت أو حوافز للحفاظ على الغابات أو تجنُّب إزالة الغابات واتباع ممارسات مستدامة لإدارة الغابات؛

(ج) **استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة:** نظراً لأن ذلك هو أحد المصادر الأولية للانبعاثات في أفريقيا فإنه يمثِّل مجالاً من المجالات الرئيسية لأعمال التخفيف في القارة، ويشمل ذلك أفضل الممارسات لتعزيز احتجاز الكربون وتقليل الانبعاثات؛

(د) **استخدام وتعظيم الفرص المتاحة من سوق الكربون الدولي:** تطالب أفريقيا بأهداف طموحة ملزمة تسعى إليها البلدان المتقدمة من أجل تأمين سعر الكربون. وتشمل مجالات العمل الرئيسية لأفريقيا إصلاح **قواعد** آليات السوق مثل آلية التنمية النظيفة من أجل زيادة فرص وصول البلدان الأفريقية والتنفيذ الكامل لاتفاقية نيروبي الإطارية وبناء القدرات في أفريقيا للتمكُّن من الوصول إلى آليات التمويل المتوفرة (آلية التنمية النظيفة ومرفق البيئة العالمية والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي من بين جهات أخرى).

آليات الدعم والتمكين

تم تعيين فئات من تدابير الدعم والتمكين من أجل دعم جهود أفريقيا في التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره. وينبغي أن تشكِّل هذه التدابير مجموعة متكاملة من الدعم وتعديلها حسب كل تدخل من التدخلات في تغيُّر المناخ.

١ – بناء القدرات

- تمكين تنمية الموارد البشرية من خلال نُهج مركَّزة تشمل في جملة أمور التدريب والرصد والتعلُّم بالممارسة
- تمكين المؤسسات ذات الصلة في مختلف المستويات
- تعزيز المراقبة والأبحاث وإدارة المعارف
- تعزيز الاتصال والتعليم والتوعية في جميع المستويات، وخاصة المستوى المحلي والمستوى المجتمعي
- تعزيز واستخدام الشبكات الإقليمية للمعلومات وتقاسم المعارف
- تطوير أدوات وأساليب وتكنولوجيات ودعم تطبيقها

- تشجيع وتعزيز النُهج التشاركية والمتكاملة في التخطيط وصنع القرارات، بما في ذلك المشاركة المجدية من المجتمع المدني
- تقاسم الخبرات والمعلومات وأفضل الممارسات بين البلدان الأفريقية
- تقييم وتعزيز وحشد قدرات المرافق والمؤسسات القائمة ذات الصلة في أفريقيا

٢ – التمويل

زيادة مصادر التمويل، بما في ذلك:

- الاستثمار الوطني أو المحلي
- التمويل متعدد الأطراف: المنح والقروض والقروض التساهلية
- الاستثمار الثنائي والتمويل من المانحين
- التأمين وغيره من أدوات إدارة المخاطر
- أدوات القطاع الخاص
- الأدوات السوقية، مثل تمويل الكربون

تحسين الوصول إلى التمويل من خلال ما يلي:

- ترشيد عدد الصناديق التي تتزايد باستمرار (بما في ذلك إلغاء حالات الازدواج وتنسيق إدارة هذه الصناديق وذلك لتحقيق جملة أمور منها تقليل المشروطيات للحصول على أموال من الصناديق)
- تبسيط الإجراءات البيروقراطية
- تقليل تكاليف الصفقات

والحاجة إلى:

- الإنصاف في توزيع الأموال على أساس الاحتياجات وبما في ذلك استعمال معايير الضعف عند اتخاذ القرارات الخاصة بتوزيع الموارد
- تطوير نُظم فعالة لكفالة الشفافية والمساءلة في استعمال الأموال المحشودة لتغيُّر المناخ
- أن يكون التمويل جديداً وإضافياً بالنسبة للصناديق الإنمائية الموجودة وأن يكون موثوقاً في الأجل الطويل

٣ – تطوير ونقل التكنولوجيا

تطوير ونقل التكنولوجيا عاملان حاسمان في إحراز برامج التكيُّف والتخفيف في أفريقيا. وتشمل مجالات العمل الرئيسية في مجال التكنولوجيا ما يلي:

- تعزيز تطوير ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيات الصلبة (مثل الري بالتنقيط وجمع المياه وسلالات المحاصيل المقاومة للجفاف وتكنولوجيات الطاقة المتجددة وتكنولوجيات البناء، إلخ) والتكنولوجيات الرخوة (مثل المعارف والنُظم والإجراءات وأفضل الممارسات)
- التعامل مع حواجز نقل التكنولوجيا، بما فيها قواعد التعريفات التجارية وحواجز الملكية الفكرية وحواجز التجارة التقنية (المعايير والتوسيم الإيكولوجي)

- تعزيز ودعم قدرة البحث والتطوير في البلدان الأفريقية لتشجيع تطوير تكنولوجيات التخفيف والتكييف النظيفة وصنعها محلياً
- تعزيز التعاون في مجال التكنولوجيا بين البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان، وخاصة الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأفريقي وبين أفريقيا والصين وبين أفريقيا والهند وبين أفريقيا وأمريكيا الجنوبية وبرنامج التعاون مع اليابان بموجب مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، بما في ذلك من خلال تشجيع الدول الأعضاء على تطوير مقترحات ببرامج خاصة وتقديم المقترحات للنظر فيها

المقرر ٣: دستور المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة

نحن وزراء البيئة الأفارقة،

وقد اجتمعنا في جوهانسبرج في جنوب أفريقيا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة،

وإذ ندرك الولاية الممنوحة للمؤتمر من الوزراء في الدورة الثامنة للمؤتمر التي عُقدت في أبوجا في نيجيريا من ٣ إلى ٦ نيسان أبريل ٢٠٠٠، كما ترد في الفقرة ٣١ من التقرير الوزاري للدورة،

وإذ ندرك أيضاً الولاية الممنوحة للمؤتمر من الوزراء في الدورة التاسعة للمؤتمر المعقودة في كمبالا بأوغندا في ٤ و٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، كما ترد في المقرر ٤ للدورة التاسعة،

وإذ لا يغيب عن بالنا الطلب المقدَّم إلى الأمانة من الوزراء في الدورة العاشرة للمؤتمر التي عُقدت في سرت بالجماهيرية العربية الليبية يومي ٢٩ و٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، كما يرد في المقرر ٣ للدورة العاشرة،

وإذ لا يغيب عن بالنا أيضاً الطلب الموجه إلى الأمانة من الوزراء في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر المعقودة في برازافيل بالكونغو يومي ٢٥ و٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦، كما يرد في المقرر ٣ للدورة الحادية عشرة،

وإذ نلاحظ أن علمية مواصلة المشاورات الحكومية الدولية لا تزال جارية، وهو ما يستلزم رصداً وثيقاً لتطور المبادرات الأخرى في ظل الاتحاد الأفريقي،

نقرر:

(أ) أن نلاحظ بتقدير جهود أمانة **المؤتمر** الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة لتسهيل استكمال وثيقة الدستور المنقح؛

(ب) أن نلاحظ أيضاً الآثار التي قد تتولَّد عن الهياكل الناشئة للاتحاد الأفريقي على المؤتمر؛

(ج) أن نطلب من الأمانة تأجيل عملية تنقيح دستور المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة إلى حين استكمال إنشاء الهياكل المؤسسية للاتحاد الأفريقي وتقديم تقرير إلى المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في دورته السادسة عشر عن أي تقدُّم يتحقق في هذا الصدد.

المقرر ٤: حالة واستخدام الصندوق الاستئماني العام للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة

نحن وزراء البيئة الأفارقة،

وقد اجتمعنا في جوهانسبرج في جنوب أفريقيا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة،

إذ نشير إلى مقررات المؤتمر بشأن الموارد المالية التي اعتمدها في دورته الاستثنائية في نيروبي يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وفي دوراته الثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة،

وإذ نأخذ علماً بأن وظائف الأمانة المعزَّزة وتنفيذ برامجها، وخاصة خطة العمل للمبادرة البيئية في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ستتطلب موارد مالية وبشرية إضافية،

وإذ نعرب عن التقدير لتلك الحكومات التي ساهمت في الصندوق الاستئماني العام للمؤتمر وإذ نعرب أيضاً في هذا الصدد عن التقدير للشركاء في التنمية لما قدموه من دعم،

وإذ نعرب عن التقدير للدعم المالي والتقني المقدَّم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة،

وإذ نعترف بحاجة المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة إلى تمويل أنشطته الأساسية،

نقرر:

(أ) أن نحث الحكومات على بذل كل الجهود لدفع مساهماتها غير المدفوعة في الصندوق الاستئماني العام للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة؛

(ب) أن نحث تلك الحكومات التي لم تساهم في الصندوق الاستئماني العام للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة على أن تسعى إلى المساهمة في الصندوق لتمكين المؤتمر من تصعيد أنشطته؛

(ج) أن نطلب من أمانة المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة أن تتعاون مع الحكومات التي لم تنفِّذ التزاماتها بدفع مساهماتها في الصندوق الاستئماني (مبالغ متأخرة منذ أربع سنوات وأكثر) للتوصل إلى ترتيب لتنفيذ هذه الالتزامات؛

(د) أن نستخدم الفائدة المتولدة عن الصندوق الاستئماني العام وأن نطلب من الأمانة تقديم مقترحات بشأن استخدامها ليقرها مكتب المؤتمر قبل التنفيذ؛

(هـ) أن يوافق على استمرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إدارة الصندوق الاستئماني العام طالما ظلت أمانة المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة لدي تلك المنظمة؛

(و) أن نطلب من الأمانة أن تواصل تقديم تقارير عن حالة واستخدام الصندوق الاستئماني العام للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة؛

(ز) أن نعرب عن تقديرنا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأن نحث مديره التنفيذ على مواصلة تقديم الدعم للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة.

المقرر ٥: إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة

نحن وزراء البيئة الأفارقة،

وقد اجتمعنا في جوهانسبرج في جنوب أفريقيا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة،

إذ نقر بالآثار الضارة المباشرة للمواد الكيميائية على الصحة العامة والبيئة، بما في ذلك ضياع الإنتاجية والدخل بسبب سوء الصحة،

وإذ نشير إلى خطة جوهانسبرج للتنفيذ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ووافقت فيها البلدان على هدف مشترك بغرض ''التوصل بحلول عام ٢٠٢٠ إلى استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بطرق تؤدي إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة الكبيرة على الصحة البشرية والبيئة''،

وإذ نلاحظ أن الاتفاقيات المتصلة بالمواد الكيميائية تمثِّل مفتاحاً لنجاح تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية،

وإذ نلاحظ الأنشطة الأولية لبناء القدرات لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من خلال برنامج البداية السريعة،

وإذ نلاحظ أيضاً اشتراك وانخراط البلدان الأفريقية بصورة نشطة في تنفيذ النهج الاستراتيجي من خلال تعيين نقاط تنسيق وطنية وصياغة خطة عمل إقليمية أفريقية وتقديم طلبات لتمويل مشاريع بموجب برنامج البداية السريعة والأنشطة المتصلة الأخرى،

وإذ نشير إلى أهمية المراكز الإقليمية المنشأة بموجب اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها واتفاقية استكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة في بناء القدرات ونقل التكنولوجيا،

وإذ نقر بأن الدعم المالي والتقني أمر جوهري لكي تقوم البلدان النامية بتعهداتها في ظل السياسات والصكوك القائمة لأغراض الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة،

وإذ نلاحظ وجود آلية تمويلية لاتفاقية استكهولم مع عدم وجود هذه الآلية لاتفاقية بازل أو لاتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معيَّنة متداولة في التجارة الدولية،

نقرر:

(أ) أن نعطي الأولوية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في عمليات التخطيط البيئي الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية وفي استراتيجيات التنمية المستدامة والحد من الفقر؛

(ب) أن نقدِّم الدعم السياسي رفيع المستوى إلى تطوير وتنفيذ خطط تنفيذ وطنية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والاتفاقيات المتصلة بالمواد الكيميائية؛

(ج) أن نطوِّر بنية تحتية لإدارة المواد الكيميائية إدارة فعالة باستخدام آليات المساعدة المتوفرة بموجب النهج الاستراتيجي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وبرنامج البداية السريعة والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف المتصلة بالمواد الكيميائية؛

(د) أن نطلب من الحكومات أن تعزز على الصعيد الوطني النهج المتكامل في تنفيذ هذه الاتفاقيات باعتبارها مجموعة أدوات لمساعدة البلدان في اعتناق نهج كلي أو شامل لدورة الحياة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وذلك من خلال ما يلي:

'١' منع التجارة غير المرغوبة في المواد الكيميائية الخطرة التي لا يمكن إدارتها إدارة آمنة على الصعيد الوطني؛

'٢' الحصول على المعلومات عن المواد الكيميائية المحظورة أو المقيَّدة بشدة؛

'٣' تعزيز التنسيق والروابط مع هياكل الصحة العامة؛

'٤' تعيين الملوثات العضوية الثابتة وغيرها من المواد الكيميائية السمية والخطرة المستعملة أو في شكل نفايات لأغراض الإدارة السليمة؛

'٥' مطالبة الحكومات بالعمل على الصعيد الوطني لإنشاء إطار مؤسسي وتعزيز القدرة الوطنية في إطار برنامج متكامل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

(هـ) أن ندعو الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية إلى التعاون مع أمانات الاتفاقيات وأمانة النهج الاستراتيجية للإدارة الدولية للمواد الكيميائية لتحقيق التنفيذ الإقليمي الناجح؛

(و) أن ندعو البلدان المانحة ومرفق البيئة العالمية والجهات المانحة الأخرى لدعم أعمال منظمات المجتمع المدني الوطنية في توعية السكان بآثار المواد الكيميائية؛

(ز) أن ندعو مرفق البيئة العالمية والجهات المانحة الأخرى إلى إتاحة موارد جديدة وإضافية لتوسيع حافظة إدارة المواد الكيميائية في مرفق البيئة العالمية لتشمل عناصر أخرى غير الملوثات العضوية الثابتة؛

(ح) أن ندعو البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقيات وتعيين نقاط تنسيق وطنية للنهج الاستراتيجي إلى القيام بذلك؛

(ط) أن نطلب من كبير الموظفين التنفيذيين لمرفق البيئة العالمية، يدعمه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، توفير أموال لدعم أقل البلدان نمواً في بلوغ القدرة اللازمة لبدء تنفيذ اتفاقية استكهولم وغيرها من صكوك وبرامج إدارة المواد الكيميائية؛

(ي) أن ندعو البلدان المانحة إلى توفير تمويل المعونة الثنائية ومتعددة الأطراف لتسهيل التنفيذ الفعال للالتزامات والتعهدات الوطنية بموجب الصكوك المتصلة بالمواد الكيميائية، بما فيها اتفاقية بازل واتفاقية روتردام واتفاقية استكهولم واتفاقية باماكو لحظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود وإدارتها داخل أفريقيا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

(ك) أن ندعو مرفق البيئة العالمية والجهات المانحة الأخرى إلى دعم أعمال المراكز الإقليمية باعتبارها مراكز تميُّز لبناء الطاقات الإقليمية ونقل التكنولوجيا؛

(ل) أن نطلب من أمانة المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، مشتركة مع أمانات الاتفاقيات وأمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، القيام باستعراض دوري للتقدُّم المحرز في إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في استراتيجيات وبرامج التخطيط الوطنية وتنفيذ الاتفاقيات والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في البلدان الأفريقية وتقديم تقارير عن ذلك إلى المؤتمر؛

(م) أن ندعو المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية إلى النظر في دورته الثانية في اعتماد آلية مالية مستدامة لتمكين النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من تحقيق أهداف سلامة المواد الكيميائية لعام ٢٠٢٠؛

(ن) أن نحث الحكومات الأفريقية وغيرها من أصحاب المصلحة على تعزيز التآزر بين مختلف مبادرات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة؛

(س) أن نطلب من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تسهيل دعم التعاون وتبادل الخبرات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والاستفادة من المراكز الإقليمية لتحديد المشاريع ذات النطاق الإقليمي؛

(ع) أن ندعو الحكومات الأفريقية إلى المشاركة في برنامج المخزون الأفريقي والاعتراف به بوصفه البرنامج القاري للتخلص الآمن من مبيدات الآفات التي انتهت صلاحيتها؛

(ف) أن ندعو المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى دعم جهود البلدان للمشاركة بفعالية في الاجتماعات والأنشطة الدولية المتصلة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية وذلك من خلال:

'١' تعزيز حصولها على المعلومات التقنية والعلمية؛

'٢' دعم وتوسيع برنامج شبكة تبادل المعلومات عن المواد الكيميائية؛

(ص) أن ندعو البلدان إلى الاشتراك في تقديم تقارير عن التقدُّم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

(ق) أن ندعو رئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة إلى إحالة هذا المقرر إلى المؤتمر المشترك لوزراء الصحة والبيئة في أفريقيا وإلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثانية للنظر فيه واتخاذ أي إجراءات أخرى.

المقرر ٦: التثقيف البيئي والتعلُّم المدعوم بالتكنولوجيا

نحن وزراء البيئة الأفارقة،

وقد اجتمعنا في جوهانسبرج في جنوب أفريقيا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة،

إذ نرحِّب بورقة العمل المقدَّمة من الأمانة عن الفرص والتحديات للمؤسسات البيئية والجامعات في أفريقيا في سياق اعتناق التعلُّم المدعوم بالتكنولوجيا،

وإذ نرحِّب أيضاً بالتزام الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بتعزيز الموارد البشرية في أفريقيا من خلال توفير التعليم والتدريب بقدر أكبر وبشكل أفضل، وخاصة في مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والمهارات الأخرى ذات الأهمية المحورية في عالم يتجه إلى العولمة،

وإذ نلاحظ التزام وزراء التعليم الأفارقة في عام ٢٠٠٦ بتنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا والتزامهم خاصة بدعم صياغة استراتيجيات لتنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في بلدانهم في سياق عقد الاتحاد الأفريقي الثاني للتعليم، ولكفالة إدراج مبادئ التنمية المستدامة في أُطر وبرامج وأنشطة تطوير التعليم على جميع المستويات،

وإذ نلاحظ أيضاً خطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات المعتمدين في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وخاصة خط العمل الذي يتطرق إلى التعليم الإلكتروني والبيئة الإلكترونية،

وإذ نشير إلى مقرّر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الرابعة والعشرين في شباط/فبراير ٢٠٠٧ بتعزيز ودعم برامج التثقيف البيئي باعتبارها أداة ذات فعالية كبيرة في تشكيل السكان بحيث يستجيبون للبيئة ويشعرون بها ويستطيعون الدخول في شراكات مع الحكومات لتحقيق أهداف وغايات السياسات الموضوعة،

وإذ نشير كذلك إلى خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات التي اعتمدتها الدورة الثالثة والعشرين في شباط/فبراير ٢٠٠٥ لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، باعتبارها نهج متفق عليه بين الحكومات لتعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتنفيذ خطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتصلة بخطة بالي الاستراتيجية والمعروضة في الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي المعقودة في دبي في شباط/فبراير ٢٠٠٦،

نقرر:

(أ) أن نشجّع الحكومات من خلال السلطة البيئية الرئيسية لديها على تسهيل التعاون بين الوزارات من أجل الاضطلاع في جملة أمور بالإجراءات الرئيسية التالية في مجال التثقيف البيئي والتعلُّم المدعوم بالتكنولوجيا:

'١' تقييم استراتيجيات واحتياجات التثقيف البيئي الحالية والتحديات التي تواجه الحكومات في مجال التعلُّم المدعوم بالتكنولوجيا؛

'٢' صياغة نهج استراتيجي لتعميم منظور التثقيف البيئي في كل المؤسسات الحكومية ذات الصلة، بما في ذلك تصميم برامج ملائمة للمراحل التعليمية الأوّلية والثانوية والثالثة؛ وتشجيع التعاون مع قطاع التثقيف البيئي غير الرسمي؛

'٣' وضع خطة عمل للتعلُّم المدعوم بالتكنولوجيا بالاشتراك مع إدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا في الاتحاد الأفريقي، (وتشمل التعلُّم الإلكتروني) في متابعة النهج الاستراتيجي؛

(ب) أن نطلب من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة توفير الإرشاد الاستراتيجي والخدمات الاستشارية التقنية بشأن تنفيذ الأنشطة المذكورة أعلاه وأن نطلب من شركاء التنمية متعددي الأطراف تقديم المساعدة المالية والتقنية لبناء القدرات في البلدان الأفريقية في هذا الصدد؛

(ج) أن نطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والشركاء الآخرين المعنيين تعزيز تعاونهم في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة من أجل توفير دعمهم التقني وخبراتهم التقنية للبلدان الأفريقية لكي تنفّذ بفعالية وتطوّر التعلم الإلكتروني في مجال التثقيف البيئي لأغراض التنمية المستدامة؛

(د) أن نشكّل فريقاً صغيراً من أعضاء المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة لكي يضطلع على أساس التجربة بتطوير خطط عمل رائدة لمدة سنة أو سنتين للتعلُّم المدعوم بالتكنولوجيا؛

(هـ) أن نطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعيين الشراكات التي تشمل منظمات دولية ومجتمع المانحين والقطاع والخاص ومراكز التميُّز لدعم تنفيذ المجموعة الرائدة من خطط العمل؛

(و) أن نطلب من الحكومات الاضطلاع بخطط عمل رائدة من أجل تقديم تقرير مرحلي إلى المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في دورته الثالثة عشرة وتقديم تقرير نهائي إلى المؤتمر في دورته الرابعة عشرة عن حالة تنفيذ هذه الخطط؛

(ز) أن نطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تعزيز المشاركة الأكبر من جانب أصحاب المصلحة، بما فيهم المنظمات غير الحكومية والمنظمات العلمية ونوادي الطبيعة والمجتمعات المحلية في برنامج التعلُّم الإلكتروني وفي نشر وتبادل المعلومات؛

(ح) أن ندعو البلدان إلى إقامة شبكة للتعلُّم الإلكتروني البيئي لتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات والمحتويات ولتعيين مركز للتنسيق.

المقرّر ٧: يوم أفريقيا للبيئة

نحن وزراء البيئة الأفارقة،

وقد اجتمعنا في جوهانسبرج في جنوب أفريقيا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة،

إذ نأخذ علماً بالتقرير عن أنشطة مفوضية الاتحاد الأفريقي،

وإذ نشير إلى مقرّر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية الذي طلب من الدول الأعضاء الاحتفال بيوم أفريقيا للبيئة في يوم ٣ آذار/مارس[٣]،

وإذ نثني على جهود مفوضية الاتحاد الأفريقي لتحفيز الدول الأعضاء على تنفيذ المقرّر،

وإذ نجدّد التزام المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بتعزيز التوعية البيئية في جميع مستويات القارة،

نقرر:

(أ) أن نوافق على توجيه طلب كل سنة إلى أحد البلدان، على أساس التناوب بين المناطق، لاستضافة الاحتفال القاري بيوم أفريقيا للبيئة؛

(ب) أن نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركائها في التعاون العمل مع الدولة المضيفة لإجراء الاستعدادات الكافية لتلك المناسبة.

المقرر ٨: عملية توقُّعات البيئة في أفريقيا وشبكة معلومات البيئة الأفريقية

نحن وزراء البيئة الأفارقة،

وقد اجتمعنا في جوهانسبرج في جنوب أفريقيا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة،

إذ نلاحظ بتقدير إصدار المنشور المعنون *أفريقيا: أطلس بيئتنا المتغيِّرة* في إطار عملية توقُّعات البيئة في أفريقيا والتقدُّم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعداد التقرير الثالث عن توقُّعات البيئة في أفريقيا،

وإذ نؤكد من جديد التزامنا بعملية توقّعات البيئة في أفريقيا باعتبارها أداة لرصد التنمية المستدامة في أفريقيا وإطاراً لوضع التقارير البيئية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي،

(٣) المقرّر CM/Dec.686 (LXXVI).

وإذ نلاحظ بتقدير تنفيذ شبكة معلومات البيئة الأفريقية ومساهمتها المتزايدة في بناء القدرات اللازمة لتنفيذ البرامج الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحدّ من الفقر ضمن أُطُر المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة وتطبيق أحدث التكنولوجيات، مثل الاستشعار عن بُعد لرصد التغيُّرات البيئية في أفريقيا ولدعم عملية صنع القرارات،

وإذ نرحّب بقرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة ودعم الشركاء في التنمية لتعزيز دور شبكة المعلومات البيئية الأفريقية والتقييم البيئي المتكامل في عمليات البرمجة القطرية للأمم المتحدة،

نقرر:

(أ) أن نطلب من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يساهم في تعبئة الموارد المالية لبناء قدرات البلدان الأفريقية في التقييم المتكامل وتقديم التقارير، بما في ذلك إدارة البيانات والمعلومات البيئية؛

(ب) أن نطلب من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل دعم إصدار التقرير الثالث لتوقّعات البيئة في أفريقيا حسب طلب المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في دورته الحادية عشرة؛

(ج) أن نطلب من الحكومات الاستفادة من تكنولوجيات مراقبة الأرض، مثل الاستشعار عن بُعد، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، للاضطلاع بتقييمات بيئية متكاملة منتظمة على الصعيد الوطني لتعزيز تحديد الموقع الاستراتيجي للوكالات والإدارات البيئية الوطنية في عمليات التخطيط الإنمائي الوطنية مثل استراتيجيات الحد من الفقر وأُطُر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(د) أن نحث أمانة المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة على أن تزيد من إشراك المجتمع العلمي والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في التقييم البيئي المتكامل والتقارير المقدمة عنه وفي الأنشطة المتصلة لبناء القدرات؛

(هـ) أن نطلب من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل دعم إصدار المنشور المعنون *أفريقيا: أطلس بيئتنا المتغيِّرة* على أساس منتظم ومساعدة البلدان في صياغة أطالسها الوطنية؛

(و) أن نطلب من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إقامة اتصال مع أمانات الاتفاقيات ذات الصلة والمنظمات الدولية الأخرى لتعبئة الموارد لعمليات توقُّعات البيئة في أفريقيا وشبكة المعلومات البيئية الأفريقية والأطلس.